توزع مجاناً

تطوير

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

العدد ٣٥
١٤٢٤هـ
ISSUE 35
2003

برنامج التطوير الشامل لوادي حنيفة يبدأ بمائتي مليون ريال ٤

المرحلة الأولى من النقل العام.. استعادة دور حيوي بعد طول غياب ١٨

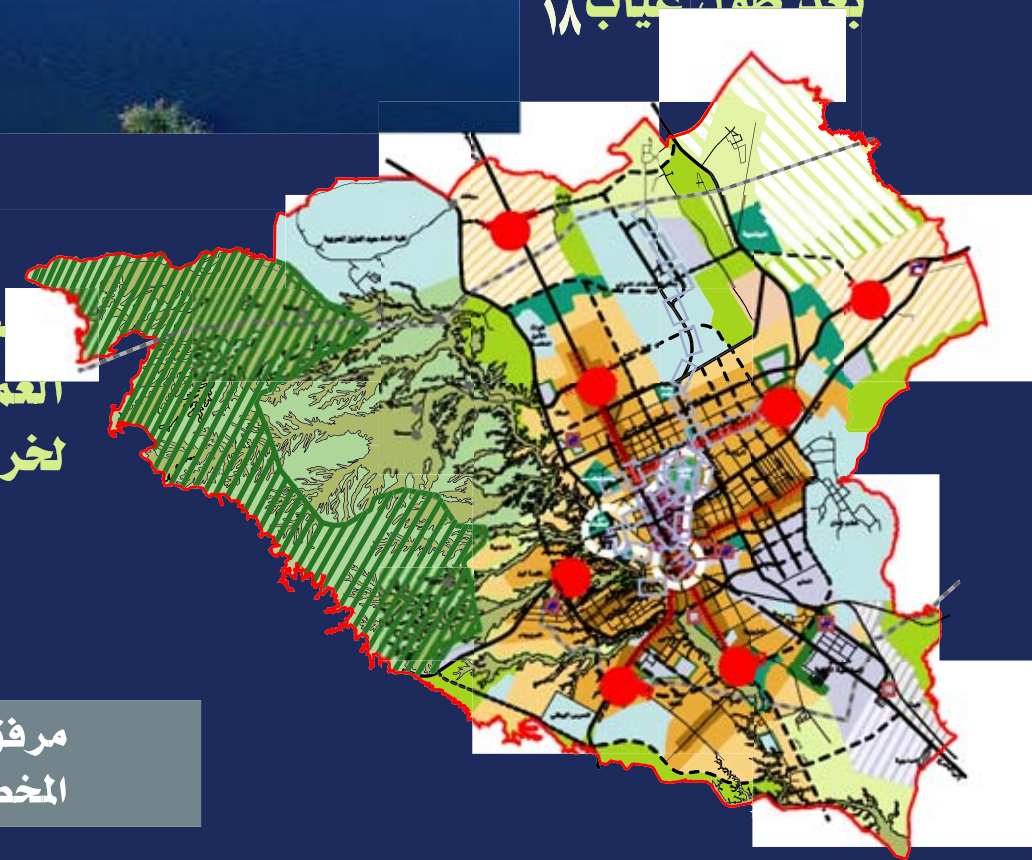

المخطط الهيكلي.. العمود الفقري لخريطة الرياض المستقبلية ٢٤

مرفق خريطة
المخطط الهيكلي بالحجم الكبير

سكة الحديد عام ١٣٣٨هـ

من أوائل مشاريع النقل العام الاستراتيجية في المملكة ، وخيار محتمل لتطوير النقل العام في الرياض حالياً

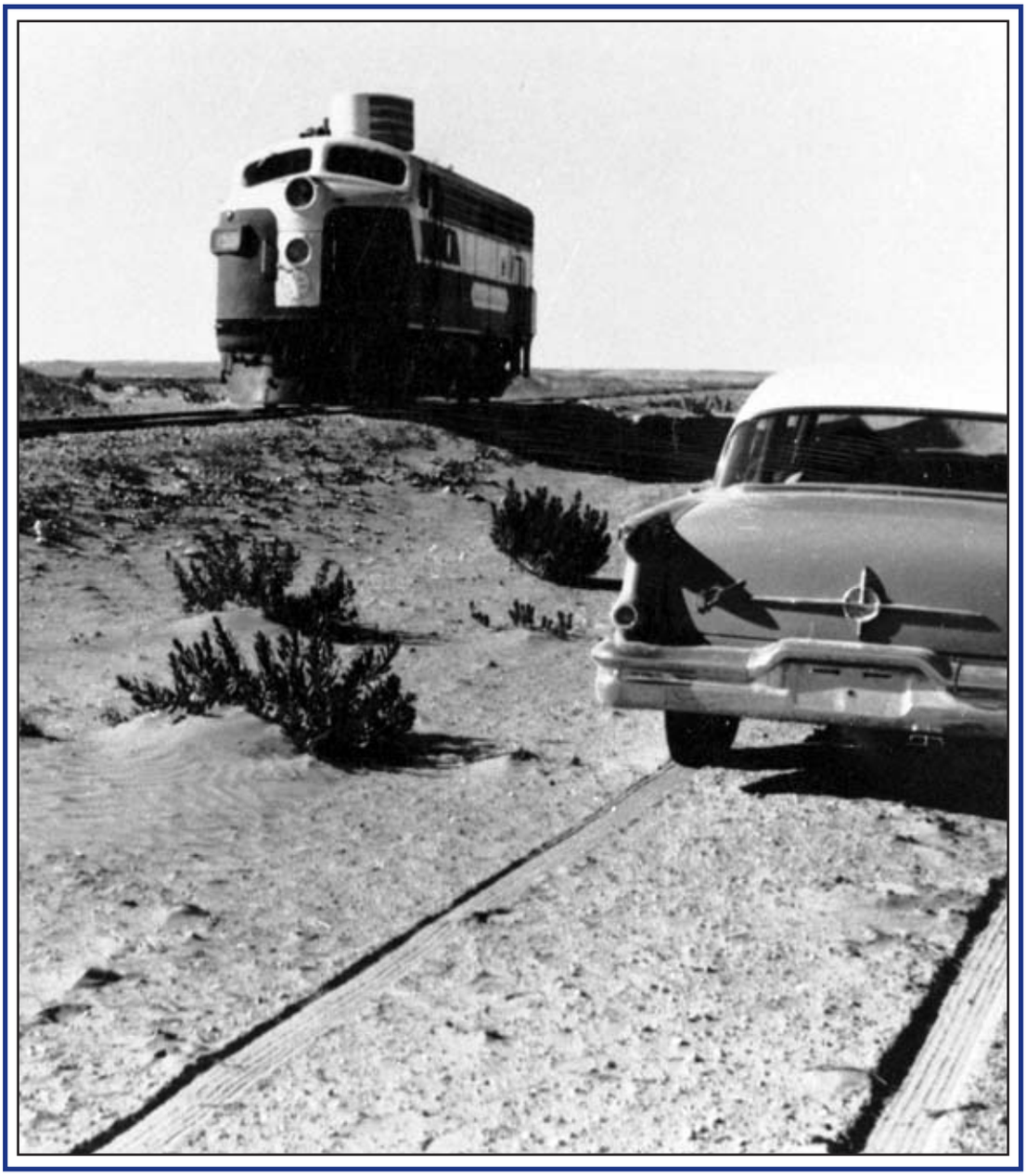

ذاكرة الرياض

يسمح بإعادة النشر مع الإشارة للمصدر

تطوير Tatweer
Tatweer@arriyadh.net

نشرة دورية فصلية تصدر عن
الهيئة الملكية لتطوير مدينة الرياض
Published by
Arriyadh Development Authority

رقم الإيداع ١٤/٠١٢٤ ردمد ٧٠٩-١٣١٩ ISSN 1319-709
المراسلات : منسق النشر والإعلام ص.ب ٩٤٥٠١ الرياض ١١٦١٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٨٨٣٣٣١ فاكس: ٤٨٢٩٣٣١
P.O.Box. 94501 - Arriyadh 11614 - Kingdom of Saudia Arabia
Tel. 4883331 Fax. 4829331

الإنتاج الفني:
الطارق للنشر والإعلام
هاتف: ٤٧٤٤٣٢١، ٤٧٤٤٣٨٧
فاكس: ٤٧٦٤٤٤٦

www.arriyadh.com

بسم الله الرحمن الرحيم

لقرون ضاربة في عمق التاريخ، ظل وادي حنيفة بيتاً رؤماً للمستوطنات البشرية التي تعاقبت عليه، خبّأ الله لساكنيه ما يقيم حياتهم، ويكفل مصدر معاشهم، ونشأ توازن مضطرد بين احتياجات ساكنيه، وبين قدرات الوادي التعويضية، والاستيعابية لما ينتج عن النشاط الإنساني من أضرار بالمكان، كنتيجة حتمية لقصور أعمال البشر دائماً.

الوضع الراهن للوادي يعاني من خلل في التوازن البيئي، يظهر في أنماط متعددة من التلوث، ومشاكل المياه، وانحسار الغطاء النباتي، والحياة الفطرية، وتغير طبوغرافية المكان، وما تشكله من أخطار كامنة.

على الرغم من ذلك تكمن في الوادي فرص هائلة، إذا ما استثمرت وفق منهجية علمية صحيحة ، عادت بمنافع شتى على بيئة الوادي وساكنيه، وعلى حاضرته الكبرى الرياض، وساكنيها، وزائريها، هذه العوائد ليست ترويحية ثقافية سياحية فحسب، بل هناك عوائد اقتصادية استثمارية في المجال الزراعي والمياه.

ونظراً لأهمية الوادي فقد اعتبرته الهيئة أحد برامجها التطويرية الرئيسة، حيث اعتبر منطقة محمية بيئياً، واتخذت إجراءات عملية لوقف التدهور البيئي ، كان أبرزها متعلقاً بالصناعات التعدينية.

١٢٠ كيلو متراً طول وادي حنيفة ضمن نطاق حدود حماية التنمية لمدينة الرياض، وأكثر من ٤٠٠٠كم^{2} مساحة قاعه النهري، وخمسة وعشرون وادياً رئيساً ترفده من الشرق والغرب، هذه المساحة الشاسعة تشكل النطاق المكاني لبرنامج التطوير الشامل لوادي حنيفة، ومشروع بهذه الضخامة يكتسب طبيعة إستراتيجية.

من أولويات التطوير التي اعتبرت في البرنامج، واستهلكت الكثير من جهد فريق العمل، الاستدامة: أن تصبح عملية التطوير مستديمة، ذاتية البواعث، تلقائية الأداء، وتحقيق هذا يتطلب الكثير، فليس ما نرسمه للوادي من صورة حالمة سيكون الخيار الأمثل، بل ما يصلح له الوادي ونفيد منه، هو ما ينبغي أن نسعى إليه، فالبيئة الصحراوية التي يقع وادي حنيفة ضمنها من أكثر البيئات حساسية، وأعصاها في الاستجابة للتطوير.

سيبدأ البرنامج بمشروع التأهيل الذي يشكل قاعدة أساسية لإعادة الوادي لوضعه الطبيعي المتوازن، وتهيئته لاستيعاب برامج التطوير اللاحقة.

عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ
عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

برنامج التطوير الشامل لوادي حنيفة يبدأ بمائتي مليون ريال

اعتمدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في اجتماعها الثالث لعام ١٤٢٣هـ الذي عقد برئاسة سمو رئيس الهيئة الأمير سلمان بن عبدالعزيز الخطط النهائية لبرنامج تطوير وادي حنيفة، واعتمدت التكاليف المالية لمرحلته الأولى.

يبدأ قريباً تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير وادي حنيفة، وإعادة تأهيله الذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، حيث خُصص مبلغ ٢٠٠مليون ريال لتنفيذ أعمال هذه المرحلة من هذا المشروع الذي يهدف لإيجاد علاقة إيجابية بين الوادي ومدينة الرياض، تستوعب فيها العلاقات المتداخلة، وتصاغ في إطار تكاملي. من المقرر أن يتم خلال الأسابيع المقبلة طرح المشروع في منافسة للتنفيذ.

تشتمل الخطط التنفيذية على مشاريع لمعالجة المياه دائمة الجريان بأسلوب المعالجة الحيوية الطبيعية، وتهذيب مجاري السيول، وإعادتها لوضعها الطبيعي لدرء مخاطر الفيضانات، وردم الحفر القائمة، وإنشاء قنوات للمياه الدائمة لضمان عدم تكون المستنقعات في الوادي، وإنشاء طريق لمستخدمي الوادي وقاطنيه، وتنسيق الخدمات التي تتعارض مع أعمال مجاري السيول، والاستفادة من الوادي في التنزه عن طريق إنشاء ممر للمشاة.

يتوقع أن تؤدي عملية تطوير، وتأهيل الوادي إلى الرفع من القيمة الحضرية لمحيط الوادي، وللمدينة، عن طريق إيقاف التدهور البيئي، وتقليل الأضرار الصحية، ودرء مخاطر الفيضانات والسيول، ورفع مستوى السلامة المرورية في الوادي، وإيجاد مصدر للمياه بالقرب من المدينة للاستفادة منها في الزراعة ، وبعض الأغراض الحضرية، وزيادة أماكن الترفيه والتنزه في المدينة، وإيجاد فرص عمل لسكان المدينة. بالإضافة إلى جذب الاستثمارات من القطاعين العام والخاص في مجالات الزراعة والسياحة والترفيه.

يشتمل برنامج التطوير الشامل لوادي حنيفة على رؤية استراتيجية ومخطط رئيسي عام للوادي، بالإضافة إلى برامج إعادة التأهيل البيئي، وتوفير المساحات المفتوحة للتنزه والاستجمام، وتدعم هذه الخطة الضوابط الفنية والإدارية اللازمة. وقد تم عرض المخطط الرئيسي العام للوادي على ممثلين من الأجهزة الحكومية التي لها علاقة بوادي حنيفة، كوزارة الزراعة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، وأمانة مدينة الرياض، وشرطة العاصمة، ورئاسة الأرصاد الجوية والبيئة، وفرع وزارة المياه بمنطقة الرياض. وأصبحت الوثائق المساندة للبرامج والأسس والضوابط مكتملة. إضافة إلى ذلك فقد تم تجهيز وثائق عقد كاملة لطرح مناقصة أعمال إعادة التأهيل للبيئة والطرق والبنية التحتية بمجرى الوادي، وذلك كي يتسنى البدء في عملية تطبيق خطة التطوير الشاملة.

يتضمن برنامج التطوير الشامل:

١ـ خطة استعمالات الأراضي:

تعد الاستعمالات الصناعية والأنشطة غير الملائمة لبيئة الوادي من أبرز مسببات مظاهر التدهور البيئي في الوادي، كما أنها تحد بشكل كبير من قيام برامج تطويرية قوية، يتناول مخطط استعمالات الأراضي جميع أجزاء الوادي في نطاقها الحيوي، ووفق المواصفات الطبيعية لبيئة الوادي ، ومتطلبات الحفاظ عليها، وكذلك وفق متطلبات التطوير الشامل ، لذلك قسِّم الوادي إلى مناطق استعمالات محددة بحسب الاعتبارات الطبيعية لتكوين الوادي .

يتضمن مخطط استعمالات الأراضي على نحو شامل: المتنزهات، والحدائق، والمناطق السياحية والثقافية، والبوابات التعريفية بالوادي لأهم مداخل المدينة المتقاطعة مع الوادي، ومواقع الترفيه والتخييم، والمنشآت الخاصة بالاستعمالات المختلطة للسكان، وأماكن السياحة، والمواقع الزراعية الجديدة على امتداد ١٢٠ كم لواحة وادي حنيفة . ويوضح المخطط درجة الاتصال التي يمكن تحقيقها بين الوادي ومدينة الرياض على امتداد المناطق المفتوحة بطول الوادي، ونظام الممر الترفيهي حول الوادي، والمناطق العمرانية الرئيسية المحيطة، إضافة إلى ذلك يتناول المخطط المساهمة الكبيرة التي يقدمها وادي حنيفة، لتحسين نوعية حياة سكان مدينة الرياض.

كما أن للوادي دور بيئي وظيفي وإستراتيجي هام له علاقة بإعادة الحيوية للمرتفعات الصحراوية الشمالية، التي تمثل حالياً مكاناً مرغوباً لإقامة الرحلات والتخييم. وكلما تم تطوير متنزهات في الوادي بالقرب من المناطق السكنية فإن ذلك سيشكل متنفساً، ويمثل تحولاً هاماً في المجال الترفيهي نحو الجنوب، والمناطق المفتوحة فيها باستخدام الأنشطة المتاحة في نظام وادي حنيفة.

أبقيت استعمالات الأراضي القائمة المرغوب فيها سواء السكنية

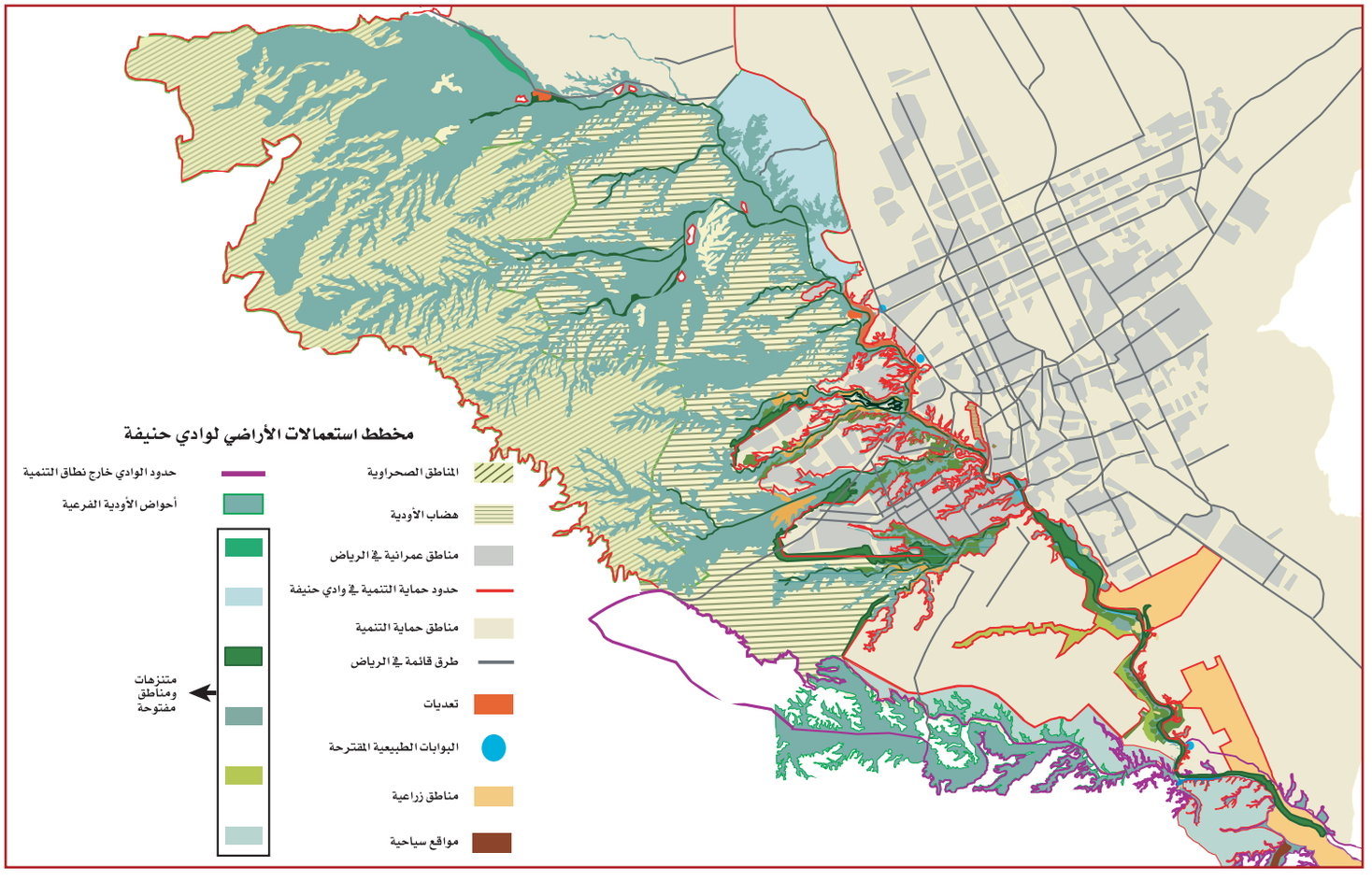

أو الزراعية ، أو المختلطة ، أو القرى في مخطط استعمالات الأراضي، وستبقى كذلك إلا في حالة تعديها على الأراضي العامة على امتداد قناة الوادي. وستزال التعديات وتحوّل استعمالات الأراضي غير الملائمة ، والصناعات غير المتجانسة إلى خارج الوادي، على أن يخضع نقلها لضوابط محددة.

يشتمل مخطط استعمالات الأراضي على ثمانية استعمالات مقترحة إضافة إلى الاستعمالات الحالية، وذلك على النحو التالي:

- البيئة الطبيعية ، والمناطق المفتوحة.
- مناطق الترفيه.
- مناطق التطوير الخاصة.
- مناطق الزراعة.
- مناطق الاستعمالات المختلطة.
- المناطق السكنية.
- شبكات المرافق العامة.
- شبكة الطرق.

٢ ـ خطة إدارة مصادر المياه:

تمثل خطة إدارة موارد المياه عنصراً حيوياً في برنامج تطوير وادي حنيفة ، ومخططه الشامل، ذلك أن معظم القضايا الحرجة ، وما يترتب عليها من مخاطر متعلقة بقضية المياه وإدارتها وإعادة استعمالها، والاستفادة بشكل صحيح من التكوينات المائية التي نتجت عنها جنوب الوادي.

ونظراً لبيئة الوادي الصحراوية ، وقلة الأمطار الموسمية التي يصل معدلها لحوالي ٨٨ ملم/سنوياً، كما تقل المياه الجارية في الوادي بفعل الأمطار والسيول، وقد أعدت نماذج تخطيطية للتعرف على السيول المتوقعة وتأثيراتها على الوادي ومستخدميه.

أما المياه الدائمة ، والمتكونة من صرف مياه الصرف الصحي المعالجة ، والمياه الأرضية المصروفة من مدينة الرياض، فأصبحت تمثل المصدر الأساسي للمياه في الوادي، حيث تضخ في الوادي - حاليا -٦٥٠٠٠٠ م٣، منها حوالي ٤٥٠٠٠٠م٣ من مياه الصرف الصحي المعالجة، وحوالي ٢٠٠٠٠٠ م٣ من المياه المصروفة من شبكات تخفيض منسوب المياه الأرضية في المدينة، معظم هذه المياه تهدر في الصحراء، في حين يعاد استخدام حوالي ٢٠٠٠٠٠م٣/يومياً فقط .

بحلول عام ١٤٤٢هـ ومع استكمال مشاريع تطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي، واستكمال شبكات الصرف الصحي في أحياء المدينة، ستزداد كمية مياه الصرف الصحي

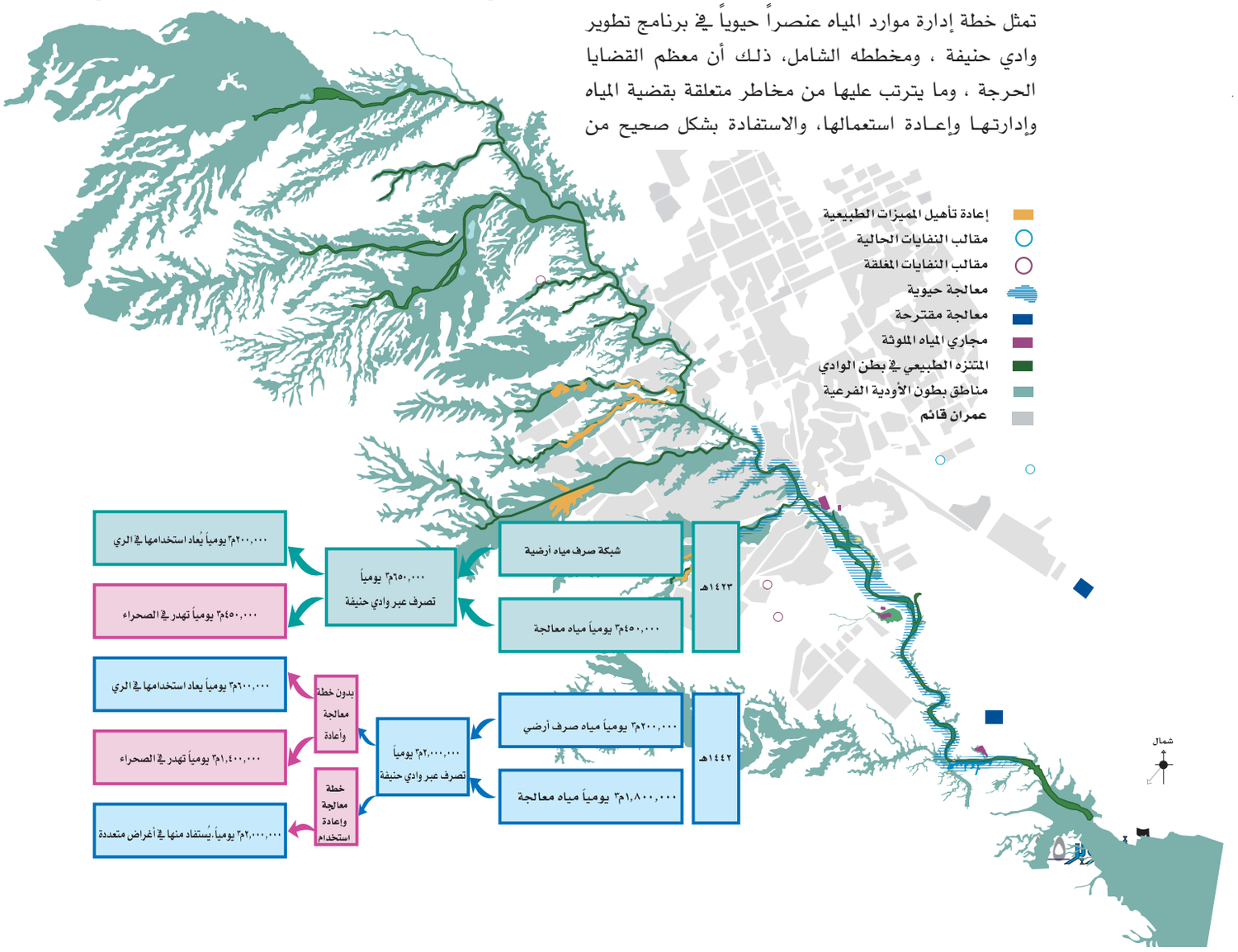

المعالجة المتدفقة في الوادي إلى حوالي ٢,٠٠٠,٠٠٠م٣/يومياً، وهو ما يمثل مصدراً مهماً للبرامج الزراعية، وسد احتياجات مدينة الرياض في مجالات المياه المعاد استخدامها.

أظهرت نتائج اختبارات المياه أنها ملوثة بالعديد من العناصر الكيميائية والعضوية، وتختلف من موقع إلى آخر، وذلك وفقاً لمصدرها حيث يوجد في الوادي العديد من مصادر التلوث مثل: المدبغة والمسلخ، وبعض الأنشطة الأخرى ومقالب النفايات، كما أن نوعية المياه المصروفة من شبكة تخفيض منسوب المياه الأرضية من المدينة تختلف من موقع إلى آخر، وللاستفادة من المياه فإن معالجتها أصبحت ضرورية.

وتبدأ معالجة المياه بتحسين نوعيتها من المصدر ، وإزالة جميع مصادر التلوث من الوادي ، والمراقبة الصارمة على مصادر التلوث مثل صهاريج شفط البيارات، ومنع ركود المياه ، وذلك بتهذيب بطن الوادي وإزالة النفايات منه .

تقوم خطة إدارة موارد المياه على طريقة المعالجة الحيوية التي تعتمد على إيجاد دورة كاملة لسلسلة غذائية لمجموعة الكائنات الحية التي يمكن أن تعيش في المياه، حيث أن نمو الكائنات الحية يتم عن طريق استهلاكها للمواد العضوية ، وغير العضوية الموجودة في المياه. ويكون المصدر الأساسي في العملية الحيوية ضوء الشمس الذي يمكن من نمو الطحالب التي تستهلك المواد الملوثة في المياه ، والتي هي الأخرى يتم استهلاكها بواسطة الكائنات الحية المختلفة بدءاً من البكتيريا والفطريات وانتهاءً بالأسماك والطيور وحتى الأغنام، وبإيجاد البيئة المناسبة في المجرى المائي لتواجد وتكاثر الأحياء الدقيقة تكتمل السلسلة الغذائية، ما يساعد على تنقية المياه الجارية بطريقة طبيعية.

كما تقترح الخطة دعم نظام المراقبة بإجراء اختبارات هيدرولوجية، ووضع نقاط مراقبة لمنسوب المياه الأرضية، وزيادة عدد نقاط جمع عينات المياه السطحية، ووضع أجهزة لقياس التدفق في جميع قنوات التدفق الدائم، ووضع محطات لقياس الفيضان في أماكن محددة، ومحطات أخرى لرصد الأمطار في حوض الوادي.

٣ ـ خطة الإدارة البيئية :

يعتبر وادي حنيفة ومحيطه الحيوي ركيزة مهمة للبنى التحتية والنمو الحضاري والاقتصادي لمدينة الرياض، كما أن النظام البيئي في الوادي ومحيطه الحيوي يتسم بالتجانس ، والتكامل مع النظام البيئي لكل المنطقة، وضمن النطاق البيئي للوادي تتمايز مناطق الوادي بخصائص بيئية محددة.

يهدف مخطط التصنيف البيئي لتحديد الخصائص المميزة لبيئات الوادي، ومتطلبات إدامتها، وسبل تطوير التفاعل الإيجابي فيما بينها، وإعادة تأهيل آليات حفظ التوازن الطبيعي فيها، وذلك على نطاق الوادي، ثم تحديد آليات التكامل والتفاعل الإيجابي بين بيئة الوادي ككل ومدينة الرياض. اعتمد وصف وتحليل مناطق البيئات المختلفة في الوادي على الدراسات السابقة التي أجرتها الهيئة، والمعلومات والدراسات البحثية المتخصصة التي قامت بها الجهات الأخرى، وبقية العلماء والمتخصصين، واستخدمت جميعها كقاعدة بيانات أساسية لتطوير مخطط التصنيف البيئي.

يتناول مخطط التقسيم البيئي على نحو واسع مواطن الحياة الفطرية بالوادي ، والمنطقة المحيطة، ويتضمن مشروعاً للإدارة يأخذ بالاعتبار كيفية عمل البيئات المختلفة مع بعضها، لتعزيز المنطقة المحمية بوادي حنيفة، حيث تم في هذا المخطط مراعاة الإستراتيجيات الخاصة بحماية ، وإعادة توليد المتطلبات البيولوجية لبيئات معيشتها. كما تم تطوير الاستخدامات البيئية المستدامة في المخطط البيئي من خلال آليات لتعزيز كفاءة الوادي ، وشمولية نظامه البيئي.

يتضمن مخطط التصنيف البيئي عشر مناطق مميزة بيئياً حددت على أسس فسيولوجية وجغرافية وبيئية، ووضعت سياسات تفصيلية لكل منطقة، فيما يختص بضوابط الوصول، واستعمالات الأراضي، ومتطلبات المناطق العازلة، وإستراتيجيات الإدارة لتعزيز بيئة الوادي واستدامتها، ستّ من هذه المناطق تقوم على أساس استعمالات الأراضي الحالية والمستقبلية، وترتبط اثنتان بأماكن الحياة الفطرية في غياب المياه السطحية الدائمة، ومنطقة مرتبطة بالهضاب المرتفعة المجاورة للمناطق الحضرية، ومنطقة أخيرة تشتمل على مرتفعات صحراوية بعيدة عن التأثيرات الرئيسة للمدينة، والاستخدامات البشرية المكثفة.

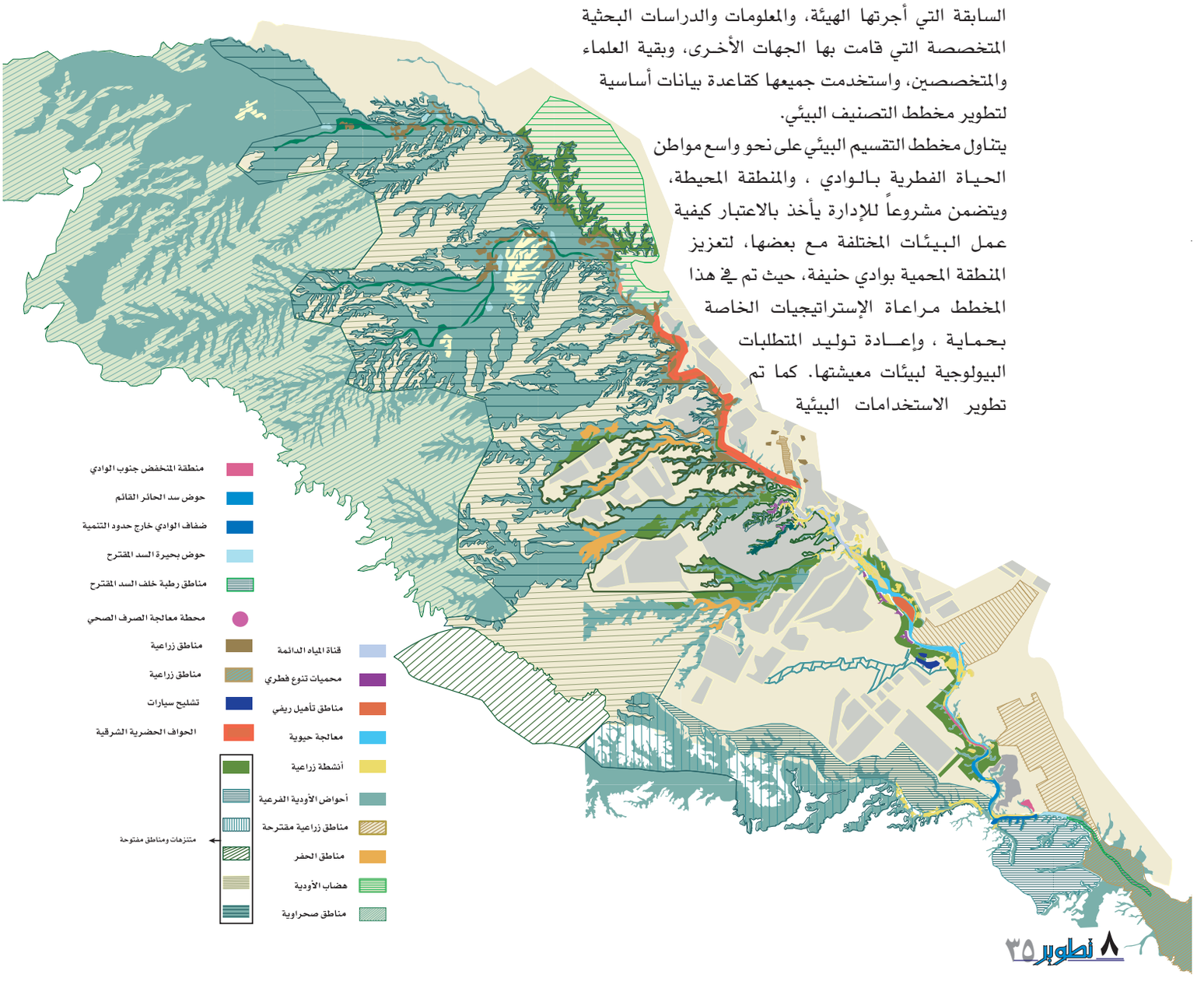

٤ ـ الإرشادات البيئية :

توفر هذه الوثيقة الإرشادات اللازمة للتجدد البيئي، وصحة البيئة، ونوعية الحياة في وادي حنيفة، وتعالج بشكل موسع المبادئ، والإرشادات لتطوير قاعدة بيانات بيئية ، وبرنامج مراقبة وتقييم للتأثيرات على البيئة نتيجة التطوير، وتلوث الماء والهواء والتربة، ومعالجة المياه وترشيد استعمال ، وإعادة استعمال المياه، وإعادة تأهيل البيئات، والتضاريس الأرضية الطبيعية، واسترداد وحماية الحياة البرية ، وأماكن تواجدها بالوادي، إضافة إلى تنمية الوعي، والثقافة البيئية لدى السكان.

٥ ـ برامج إعادة التأهيل ، والترشيد البيئية :

تحوي هذه الوثيقة وصفاً كاملاً لنطاق أعمال إعادة التأهيل والترشيد البيئي في وادي حنيفة لكل موقع على حدة. وتشتمل المناقشات حول المشروع على الأهداف الأساسية ، والمقاييس الاعتبارية ، والمتطلبات اللازمة لإعداد التصاميم الفنية، وكذلك جدول للأولويات.

٦ـ برنامج الأماكن المفتوحة ، والترويح :

يضع المخطط العام في تصوره أنه بعد أن تبدأ عجلة إعادة التأهيل البيئي للوادي في الدوران ستبرز مكانة وادي حنيفة كإحدى الواجهات الهامة للسياحة والاستجمام. وتصف هذه الوثيقة كامل مشاريع الترويح والسياحة (للقطاعين العام والخاص) التي سيتم تطويرها في الوادي، والمناطق المحيطة به.

٧ ـ ضوابط التصميم في عملية التطوير :

تحدد هذه الوثيقة كامل استعمالات الأراضي المصرح بها ضمن حدود وادي حنيفة، وكامل محددات التخطيط والتطوير التي تنطبق على كل حالة من حالات استعمالات الأراضي.

٨ ـ مبادئ التصميم الهندسية، والبنية التحتية :

تم بشكل خاص تطوير التصاميم الهندسية لإنشاء مرافق الخدمات والطرق ، وأعمال قنوات مياه الصرف للمياه السطحية ومياه السيول. وقد تم توصيف هذه الأعمال في الوثيقة بحيث تكوِّن كامل الأعمال المقترحة حالياً، وتلك

التي سيتم تطويرها مستقبلاً بالوادي متناسقة من ناحية النوعية والأداء والمظهر. ستخدم هذه الوثيقة الجهة التي ستخول مهمة الإشراف على وادي حنيفة بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة لضمان أن تكون كل أعمال البنية التحتية، والأعمال الهندسية بالوادي منسقة فيما بينها، وتستجيب لمتطلبات الجودة والمظهر والأداء.

٩ ـ مبادئ إدارة المناطق الحضرية :

تعالج هذه الوثيقة دور الهيئة العليا، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، وأمانة مدينة الرياض ، والبلديات الفرعية ضمن الهيكل الإداري الحالي لمدينة الرياض. ومن ثم تستعرض الوثيقة بالتفصيل الخيارات لتحديد المسؤوليات، وإدارة قطاع وادي حنيفة. وتقدم الوثيقة في النهاية التوصية بخصوص الخيار المفضل للهيكل الإداري.

وقد تم إعداد وثائق العقد من مخططات، ومواصفات وجداول كميات وشروط العقد، وأصبحت جاهزة للطرح في المناقصة، وذلك لمشروع إعادة تأهيل الوادي الذي سيتم تنفيذه كمرحلة أولى لإعادة التأهيل والمحافظة على الوادي. وتشمل الأعمال التي تتضمنها مستندات العقد، استعادة أداء قنوات تصريف السيول، وتحسين قنوات صرف المياه السطحية، وإجراءات لمعالجة نوعية المياه، وأعمال تشجير وتنسيق بما فيها تحسين وضع الطرق، ومرافق البنية التحتية.

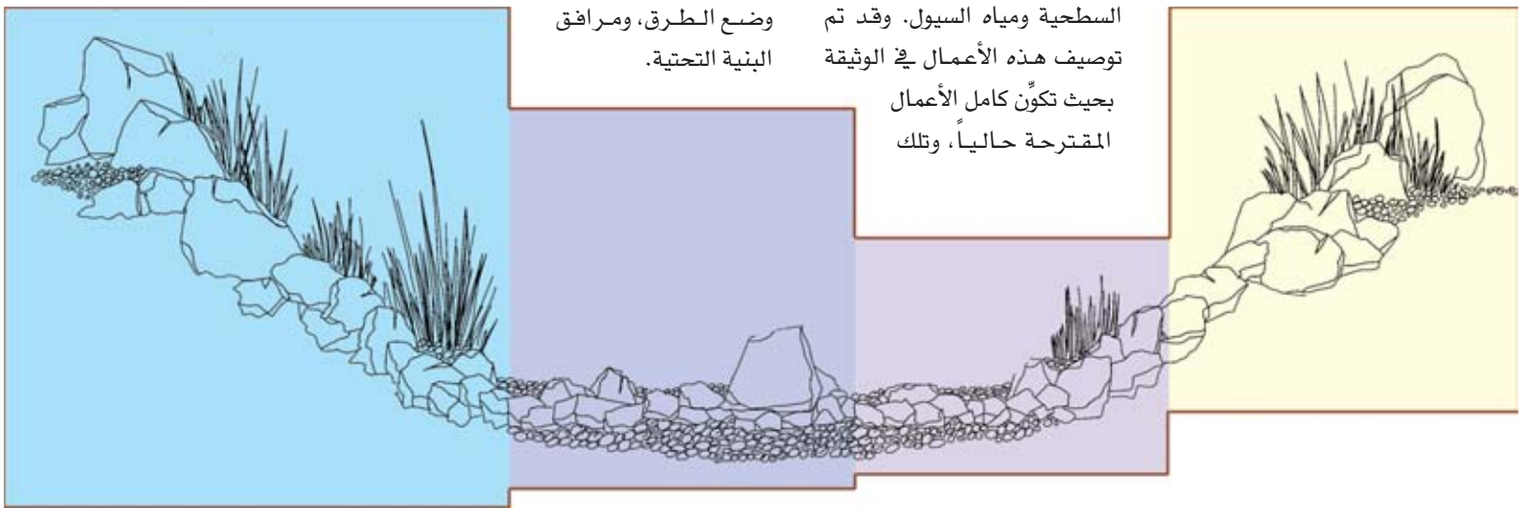

الأوضاع الراهنة في وادي حنيفة.. قضايا بيئية وفرص كامنة

ظل وادي حنيفة لعقود طويلة مصدر أسباب الحياة للتجمعات السكانية التي نشأت على ضفافه، والآن على الرغم من القضايا الحرجة التي يعاني منها مازال قادراً على القيام بدوره السابق.

ينحدر وادي حنيفة من حافة طويق التي تمثل الحدود الشمالية للوادي، ويستمر القاع النهري للوادي مخترقاً الجزء الأوسط من هضبة نجد حتى ينتهي في السهباء جنوباً، ويصل امتداد الوادي من الشمال إلى الجنوب - ضمن منطقة الدراسة - إلى حوالي ١٢٠كم، ويتراوح عمق مجراه بين ١٠ أمتار و١٠٠ متر، كما يتراوح عرضه بين ١٠٠م وحوالي ١٠٠٠م في أقصى إتساع له. يمثل الوادي مصرفاً طبيعياً لمياه السيول والأمطار لحوالي ٤٠٠٠كم٢ من المناطق المفتوحة المحيطة به، حيث تصب فيه روافد طبيعية من الأودية والشعاب تزيد على ٤٠ وادياً، يصل معدل أطوالها لحوالي ٢٥كم، من أشهرها من جهة الغرب: الأبيطح، والعمارية، وصفار، والمهدية، ووبير، ولبن، ونمار ، والأوسط، ولحا، ومن جهة الشرق الأيسن، والبطحاء .

تقسم طبوغرافية الوادي إلى خمسة مكونات إبتداءً من مجراه: بطن الوادي الذي يشتمل على مجرى السيل الرئيسي، والسهل الفيضي الواقع على جانبي الوادي، والمكون من الرواسب الطينية التي تغطيها المياه أثناء الفيضان، والمصاطب الرسوبية الأفقية، أوالمستوية الأسطح، التي يصلح بعضها للزراعة، أو الرعي لخصوبة تربتها ووفرة المياه، والجروف التي تمثل الأجزاء شديدة الإنحدار من جانبي الوادي، التي تلي المصاطب الرسوبية، وتصل الوادي بحوافه العلوية، والأودية والشعاب الرافدة التي تعتبر أكثر أجزاء الوادي انخفاضاً، والتي تمثل شبكة التصريف المائي للحوض.

بيئة

ظل وادي حنيفة محافظاً على توازنه البيئي إلى التسعينيات الهجرية من القرن المنصرم، حيث بدأت بعد ذلك تتراكم الظواهر السلبية فيه، إلى أن تحولت إلى قضايا حرجة تستدعي إجراءات فاعلة لعلاجها، وترجع معظم القضايا الحرجة والسلبيات التي يعاني منها الوادي إلى عدم ملاءمة الأنشطة السكانية والعمرانية والاقتصادية القائمة فيه، وإلى استنزاف موارده، وقدراته التعويضية، وتتلخص أبرز القضايا الحرجة التي يعاني منها الوادي في الآتي:

تغيّر طبوغرافية الوادي ، وتكويناته

تشكلت مظاهر السطح في وادي حنيفة عبر آلاف السنين، وحددت مياه السيول المتدفقة اتساع بطن الوادي وعمق وشكل روافده، هذه الصورة لطبيعة الوادي الطبوغرافية ظلت مستقرة لآلاف السنين، ولم تشكل الأنشطة البشرية عوائق أمام استمرار هذا التوازن . في العقود الأخيرة أصبح الوادي مقراً لعدد من الأنشطة الصناعية وخصوصاً في مجال مواد البناء، كما ازدهر العمران في مدينة الرياض، وامتد إلى أجزاء كبيرة من الوادي، دون مراعاة لطبيعته، ومتطلبات العمران فيه، وتتمثل أبرز الإشكالات في هذا الجانب في: أعمال تجريف التربة على نطاق واسع، حيث أدى هذا النشاط إلى خلل كبير في وظيفة الأودية والشعاب الرافدة، حيث ردم بعضها، وتشكلت حفر كبيرة في البعض الآخر، وهذا أدى إلى تكون المستنقعات ، وما ينتج عنها من مظاهر التلوث، كما أضرت هذه الأعمال بحواف الوادي الطبيعية، وهي في الأصل على شكل مدرجات من طبقات طينية، شكلت عنصراً مهماً في جمال الوادي، وتكوينه الطبيعي، من جانب آخر ساهمت الأسوار والملكيات الخاصة التي نشأت في بطن الوادي في التأثير على مجرى الماء الرئيسي، الذي أغلق في مناطق كثيرة، ما ينذر بخطر الفيضانات، وإغراق الممتلكات الخاصة في هذه المناطق، كما أدى ذلك إلى تضييق

مجرى المياه بشكل كبير، وهذا سيؤدي إلى جريان السيول بشكل أسرع، ما يؤدي إلى جرف التربة، والتأثير على الغطاء النباتي والتوازن الطبيعي، فضلاً عن المخاطر التي تتهدد الأرواح والممتلكات الخاصة، والمرافق العامة في بطن الوادي.

النظام المائي

يمثل وادي حنيفة مصرفاً طبيعياً لمياه السيول لمساحة من الأرض تزيد على ٤٠٠٠كم٢، تتجمع فيه مياه السيول عبر عدد من الشعاب والروافد، ونظراً لظروف المنطقة الجافة تتفاوت كميات المياه المتدفقة بحسب معدل هطول الأمطار.

تغذي هذه المياه المخزون المائي للوادي، وتساعد على تجديد التربة، وإثراء الحياة النباتية والفطرية، ونشأ توازن بين قدرات الوادي الاستهلاكية، وكمية المياه المتدفقة فيه عبر العقود الماضية.

حالياً يعاني الوادي من استنزاف لمياهه الجوفية في أجزائه الشمالية نتيجة للأنشطة الزراعية، التي أصبحت تعتمد وسائل فعالة في رفع المياه، وعدم استخدام وسائل ترشيد الري الحديثة، كما أدت عمليات نقل التربة، والأنشطة العمرانية في مجاري السيول إلى تضييق هذه المجاري، ما سيؤدي إلى جريان المياه – في حال هطول الأمطار – بسرعة أكبر، وهذا يزيد من عمليات جرف التربة، واستحداث ممرات مائية جديدة، وتدمير الطرق والأسوار، وقد تتعرض المزارع والمنشآت السكنية في الوادي لأخطار كبيرة ، كما أن زيادة جريان المياه يقلل من استفادة الوادي من هذه المياه في رفع المخزون المائي في بطن الوادي، وبالتالي سيؤثر هذا على النباتات الطبيعية، والحياة الفطرية فيه.

أما في الأجزاء الجنوبية من الوادي فقد ارتفع منسوب ومخزون المياه فيها بشكل كبير نتيجة للجريان الدائم لمياه الصرف الصحي المعالجة والمياه المصروفة من شبكة تخفيض منسوب المياه الأرضية المنفذة في المدينة، وتقدر كمية المياه المصروفة حالياً إلى الوادي بما يزيد عن ٦٠٠,٠٠٠ م٣/اليوم، ويتوقع أن تصل إلى حوالي ٢,٠٠٠,٠٠٠م٣/اليوم عام ١٤٤٢هـ، وقد أدى صرف هذه المياه إضافة للتعديات في رمي المخلفات من المسلخ

والمدبغة وغيرها إلى زيادة نسبة تلوث المياه الجارية في الوادي بما يهدد الأنشطة الزراعية وصحة البيئة فيه. وبالنظر إلى زيادة نسبة الملوثات في المياه المصروفة، وزيادة كمياتها عن القدرات الطبيعية للوادي في مجال معالجتها وتخزينها، كما يتوقع أن تتفاقم مشاكل التلوث في الأجزاء الجنوبية من الوادي.

البيئة والتلوث

تختلف نوعية المياه المتدفقة عبر الوادي - بالنظر إلى نسبة تلوثها - من موقع لآخر وفقاً لمصدرها، وبشكل عام فإن هذه المياه أصبحت في نهاية المطاف ملوثة وتتجاوز معدلات التلوث المتعارف عليها،حيث تزيد نسبة الملوثات عن خمس أضعاف المعدلات المقبولة ، وهذا في أقلها تلوثاً حيث تحتوي المخلفات العضوية، وبعض العناصر الكيميائية الضارة مثل الكبريتيات والنترات والنيتروجين، وتعتبر مياه المستنقعات شمال الوادي، والمياه المتدفقة إلى بحيرات الحاير في جنوبه مناسبة لتكاثر الحشرات والطحالب والبكتيريا، كما أن معظم شبكات المرافق العامة في الوادي أصبحت مغمورة بالمياه الأرضية الملوثة، ويترتب على ذلك زيادة في تكاليف صيانتها، واحتمال تعرضها للتلوث .

نظراً للخلل في النظام البيئي، وبسبب الأنشطة المخلة ببيئته الطبيعية نجم عن ذلك نمو أنواع من الشجيرات والأعشاب غير الملائمة لطبيعة الوادي، وأصبحت مناسبة لإيواء الحشرات والقوارض، كما اختفت أنواع كثيرة من الثدييات والزواحف والطيور التي كانت تستوطن الوادي، ومع تكون المسطحات المائية جنوب الحائر استوطنت أنواع جديدة من الحيوانات الفطرية من الأسماك والطيور المحلية والمهاجرة.

تشكل مسطحات المياه في الوادي والمستنقعات مصادر دائمة للأضرار البيئية، خصوصاً مع الاستخدام المباشر لها في الأنشطة البشرية، كاستخدامها في ري المزروعات، أو الصيد فيها والسباحة، فضلاً عن تهديدها لشبكات المياه، كما تعتبر المستنقعات والمياه الآسنة بيئة ملائمة لتكاثر أنواع مختلفة من البكتيريا والفيروسات وناقلات الأمراض كالبعوض والذباب، وكذلك القوارض، كما تؤثر هذه المظاهر البيئية السلبية على الأنشطة الحضارية في المدينة، ويشتد أثرها السلبي على الأحياء المجاورة لها، التي تعاني من كثافة البعوض والذباب، والروائح الكريهة، وقد تكون هذه البيئة السلبية مسببة لكثير من الأمراض الوبائية مثل: التهاب الكبد الوبائي، والنزلات المعوية والتيفوئيد والبلهارسيا والكوليرا.

جانب آخر في اختلال التوازن البيئي وازدياد الملوثات يتمثل في النفايات الصلبة، حيث استخدمت شعاب الوادي كمقالب لمخلفات البناء والنفايات الصلبة، وتساهم الأنشطة الصناعية في الوادي بقدر كبير من التلوث المزمن لبيئة الوادي، من خلال التخلص من مخلفات المحروقات وزيوت التشحيم في تربة الوادي، ومن المعلوم أن هذا النوع من التلوث يجعل الأرض غير صالحة للزراعة لعقود طويلة من السنين، كما زادت معدلات تلوث الهواء في محيط الوادي نتيجة حركة الشاحنات الكثيفة، وإزالة الطبقة السطحية للتربة، ما زاد من نسبة العوالق الصلبة ومركبات الكربون والكبريت في الهواء.

المستوى الحضري

تمثل القرى والبلدات القائمة في الوادي نمطاً من العمران والنشاط السكاني الفريد، الذي يقوم على توازن دقيق بين التكوين الطبيعي للوادي وموارده الطبيعية، والأنشطة السكانية لمستوطني الوادي، فشكلت المناطق المرتفعة وحواف الوادي أماكن لبناء المساكن، وشكل بطن الوادي أماكن للزراعة والرعي. كما أن معظم العمران في البلدات القديمة - كالدرعية - يعد من النموذج التراثي، نظراً لأصالة تصميمه، وطبيعة المواد المستخدمة في بنائه، وقد تعرض هذا التراث في الفترة الأخيرة للاندثار، حيث هجر سكان هذه القرى والبلدات منازلهم، واتجهوا إلى المدن الحديثة، وتعرضت منازلهم، ومابقي من عمران هذه القرى للاندثار، كما لم توضع معايير ملائمة للعمران الحديث في هذه القرى والبلدات بما يتوافق مع القيمة التاريخية للوادي، والمقومات والخصائص الطبيعية له، حيث غلبت على المباني الحديثة والممتلكات الخاصة ملامح العمران الحديث السائد في مدينة الرياض.

الإمكانات والفرص المتاحة

ينعم وادي حنيفة بقدر وافر من المقومات والموارد التي تمثل فرصاً سانحة فيما لو استغلت بما سيعود بالنفع على سكان مدينة الرياض والقرى والبلدات الواقعة في الوادي، ويطور في الوقت ذاته بيئة الوادي، كما أن السلبيات والقضايا الحرجة التي يعاني منها الوادي ما زالت قابلة للمعالجة والتحول إلى إيجابيات. وتتلخص أبرز الإمكانات والفرص المتاحة في الآتي:

التكامل مع مدينة الرياض

تعتبر مدينة الرياض أكبر الحواضر المدنية الواقعة على ضفاف وادي حنيفة، وإذا كان النمو السكاني المتسارع للمدينة وما يصاحبه من تمدد أحيائها السكنية باتجاه الوادي يهدد بيئة الوادي، فما زال هناك قدر كبير من التمايز الطبيعي والعمراني بين وادي حنيفة ومدينة الرياض، هذا التمايز مؤهل لنشوء علاقة تكاملية بين العمران الحديث وسكان مدينة الرياض من جهة، وبين بيئة وادي حنيفة وعمرانها الريفي من جهة أخرى، فإذا ما أعيد استغلال التكوينات الطبيعية لوادي حنيفة، واتخذت الإجراءات اللازمة لتأكيد العناصر الطبيعية في الوادي، فإن الوادي سيصبح المتنزه الترويحي الأكبر لمدينة الرياض.

التطوير الاقتصادي الزراعي

خلال السنوات العشر القادمة ستزداد كمية المياه المصروفة عبر الوادي لتصل إلى أكثر من مليوني متر مكعب يومياً، وإذا ما اتخذت الاحتياطات الكافية المعالجة هذه المياه بمستويات جيدة فإنها ستشكل مورداً مهماً لمدينة الرياض في مجال ري المسطحات الخضراء، والحدائق كما ستمثل الأساس لنهضة زراعية كبرى في الوادي، تساندها طبيعة الوادي الزراعية، وغلبة السمات الريفية على معظم أجزائه، كما أن حجم أسواق مدينة الرياض، واستمرار نموها المستقبلي سيزيد من القيمة الاقتصادية للاستثمارات الزراعية في الوادي.

التطوير السياحي والثقافي

معظم البلدات والقرى الواقعة على وادي حنيفة تكتسب قيمة تراثية تاريخية، إما لتاريخ بعضها وارتباطها بأحداث مهمة، أو لوجود منشآت تراثية وأثرية قائمة، وبعض هذه المواقع التراثية المنتشرة على طول الوادي تكتسب قيمة تراثية على مستوى عالمي، ما يجعل الوادي - في حال وضع برنامج لرعاية هذه المنشآت التراثية وتطوير آليات لإفادة الجمهور فيها - نقطة جذب سياحي ثقافي على مستوى المنطقة والدول المجاورة.

إن تأهيل المناطق الطبيعية، وتطوير المناطق المفتوحة لتوفير المستلزمات الترويحية في إطار التكامل مع مدينة الرياض، يشكل في الوقت نفسه رافداً للسياحة الثقافية والترويحية، وكذلك تساهم التنمية الزراعية في زيادة القيمة السياحية للوادي.

الفرصة	الإجراء اللازم	المردود
المياه المصروفة عبر الوادي	تطوير معالجتها وإعادة استخدامها	توفير ٢ مليون م٣ /يومياً من المياه لمدينة الرياض
بقاء معظم المواقع التراثية على حالها	إعادة تاهيل وبرامج تطوير ثقافي	استثمار سياحي تراثي ثقافي على مستوى المنطقة
عدم استخدام معظم أراضي الوادي	وضع برنامج تطويري شامل لاستعمالات الأراضي	الحفاظ على النسيج الريفي الطبيعي للوادي وتحوله إلى منطقة استثمار زراعي
وفرة المناطق المفتوحة وغناها الطبيعي	برامج تطوير وتنسيق ومرافق خدمية	مناطق استثمارات ترويحية لسكان الرياض
البحيرات الدائمة ونظامها البيئي الجديد	معالجة المياه وتنسيق مواقعها	مناطق ترويحية شاسعة لسكان الرياض وللمنطقة عموماً

الاجتماع الدوري الثالث للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز الاجتماع الدوري الثالث للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والاجتماع الثاني بعد المائة للجنة التنفيذية، وذلك بمقر الهيئة في حي السفارات في ١٤٢٣/٩/١٢هـ.

حفل الاجتماع الدوري الثالث للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بعرض عدد من الملفات المهمة لمدينة الرياض، فعلى صعيد متابعة الدراسات والأبحاث والمشاريع التخطيطية اطلعت الهيئة على سير العمل في المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، ومشروع تقنية المعلومات، وتطوير متنزه الثمامة، وتطوير جامع الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، والمنطقة المحيطة به، وبرنامج تطوير الدرعية، وتطوير المنطقة الفاصلة بين مركز الملك عبدالعزيز التاريخي ومنطقة قصر الحكم، ومقترح الأمانة بتخصيص عشرة مواقع لمتنزهات حول مدينة الرياض بمساحة تتراوح بين مليونين وخمسة ملايين متر مربع، والنظر في أنظمة البناء الحالية على بعض الشواع التجارية والرئيسة، وإمكانية تطويرها بما يلائم معطيات الوضع الراهن وحاجتها للخدمات السكنية والتجارية.

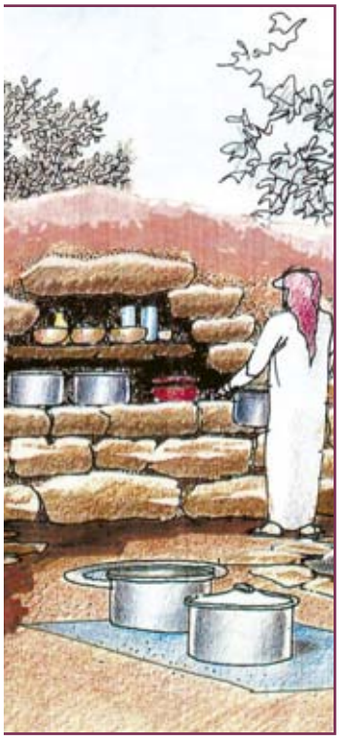

على صعيد المشاريع التنفيذية اطلعت الهيئة على الخطة التنفيذية لشبكة الطرق في مدينة الرياض التي يجرى التخطيط لها بالتنسيق بين الهيئة العليا والأمانة ووزارة المواصلات، ومشروع النقل العام بالمدينة، كما اطلعت الهيئة على سير العمل في متنزه سلام الذي سيكون جاهزاً للافتتاح في الصيف المقبل.

أما القرارات الصادرة فقداعتمدت الهيئة برنامج تطوير وادي حنيفة، واعتمدت ميزانية تطوير المناطق المفتوحة شرقي مركز الملك عبدالعزيز التاريخي بخمسة عشرة مليون ريال.

الاحتفال الرسمي
بعيد الفطر المبارك

برعاية سمو نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الأمير سطام بن عبدالعزيز، نظمت الهيئة الاحتفال الرسمي بعيد الفطر المبارك في ساحات قصر الحكم، على مدى أيامه الثلاثة، شاركت في الاحتفالات الفرق الشعبية من أنحاء المملكة، وتميزت احتفالات هذا العام، بزيادة في عدد المرافق الخدمية من مطاعم، وخدمات الأمن والدفاع المدني، وشهد جمهور غفير من سكان الرياض هذه الاحتفالات .

متنزه الثمامة
أكبر مجمع للسياحة والترويح في الرياض

عقدت اللجنة العليا لتطوير متنزه الثمامة اجتماعاً صباح يوم السبت الموافق ١٤٢٣/١١/١٥هـ برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وذلك في مكتب سموه في قصر الحكم.

جرى خلال الاجتماع الإطلاع على الخطة التنفيذية الشاملة للاستثمار في متنزه الثمامة، تهدف إلى وضع إطار عام لمشاركة القطاع الخاص، ووضع مشاريع استثمارية محددة لتحويل متنزه الثمامة إلى مجمع كبير للسياحة والترويح تبلغ مساحته ٣٧٥كم٢ حيث ستنتهي هذه الدراسة إلى إعداد ملفات مشاريع استثمارية سوف تطرح إن شاء الله للمستثمرين في النصف الثاني من العام الهجري القادم.

كما وافقت اللجنة على ترسية تأجير المخيمات التي أقامتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في المتنزه على الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية ، ووافقت على تخصيص موقع لنادي الطيران السعودي، وتخصيص موقع لأبحاث الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها كعناصر مكملة للمتنزه.

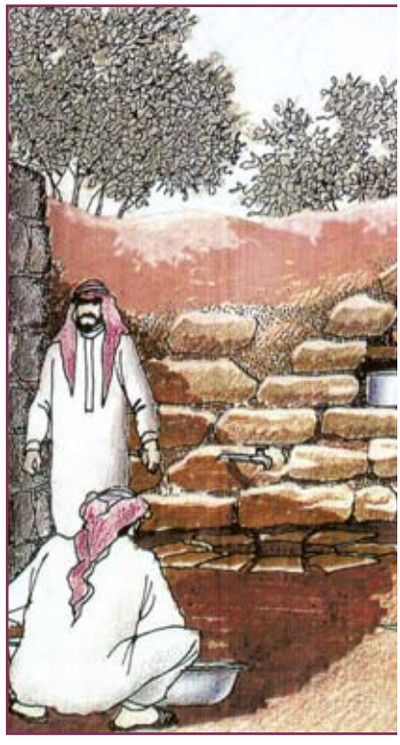

البرنامج الثقافي
لمركز الملك عبدالعزيز التاريخي

البرنامج	المكان	المنظم	
المعرض الثقافي الأول	قاعة الملك عبدالعزيز للمحاضرات قاعة العروض الزائرة	إدارة التعليم بالرياض	١٩ - ١٤٢٤/١/٢٣هـ
معرض منبع الإسلام	قاعة العروض الزائرة	وكالة الآثار والمتاحف بالتعاون مع السفارة الباكستانية	١٤٢٤/١/١٩هـ - ١٤٢٤/٢/٩هـ
حفل تدشين المرحلة الثانية لمشروع مسح المصادر التاريخية	قاعة الملك عبدالعزيز للمحاضرات	دارة الملك عبدالعزيز	١٤٢٤/١/٢٩هـ
حملة ومعرض أضرار التدخين	قاعة الملك عبدالعزيز للمحاضرات	إدارة التعليم بالرياض	١٤٢٤/٢/٢٥هـ - ١٤٢٤/٣/٥هـ
معرض الحج	قاعة العروض الزائرة	الهيئة الاستشارية النسائية بالمتحف الوطني	١٤٢٤/٣/٣هـ - ١٤٢٤/٣/١٧هـ

ندوة الإسكان الثانية ومسابقة عالمية لتصميم المسكن السعودي الحديث

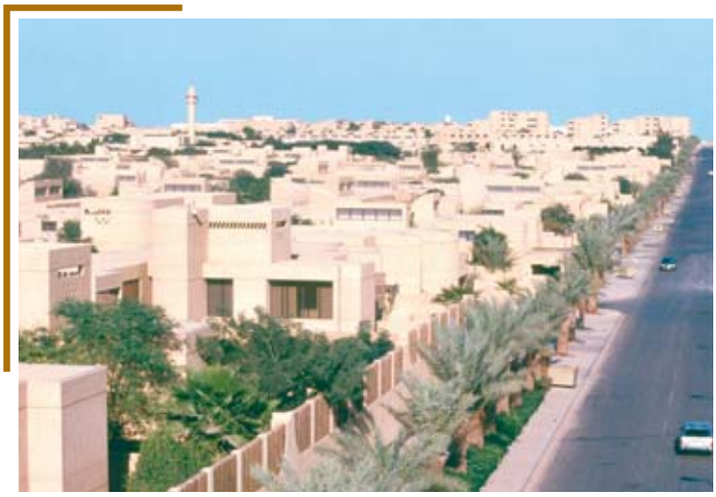

تهدف الندوة التي ستعقد في السادس من صفر لعام ١٤٢٥هـ إلى مناقشة جميع العوامل المساهمة في تيسير المسكن، وفق أوراق عمل وبحوث محكمة، وعلى هامش الندوة مسابقة دولية لتصميم المسكن الحديث.

يستهلك الحصول على المسكن الملائم جزءاً كبيراً من دخل الأسرة، ومن الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتقدر احتياجات الرياض المستقبلية بحوالي مليون ونصف المليون وحدة سكنية، كما أن إمكانية امتلاك المسكن السعودي المعاصر من نوع الفيلات تفوق قدرة الكثير من الأسر في وقتنا الراهن، فغالبية السكان السعوديين من الفئات الشابة لا يتناسب دخلها مع التكاليف الحالية لامتلاك المسكن اللائق وفق الأنماط السائدة.

ستتيح هذه الندوة، ومسابقتها المعمارية الدولية الفرصة للجميع في مناقشة السبل المؤدية إلى توفير المساكن الميسرة، والمستدامة في الرياض، وإبداع نماذج اقتصادية من تصاميم المساكن الحديثة، كبديل مستقبلي يوافق بين احتياجات الأسر ورغباتهم، وبين إمكاناتهم المادية.

جوائز المسابقة		
المحترفون	المركز	الجائزة المالية
	الأول	٢٠٠,٠٠٠ ر.س. مع تذكار وشهادة
	الثاني	١٥٠,٠٠٠ ر.س. مع تذكار وشهادة
	الثالث	١٠٠,٠٠٠ ر.س. مع تذكار وشهادة
	المجموع	٤٥٠,٠٠٠ ر.س.
الطلاب	الأول	٣٠,٠٠٠ ر.س. مع شهادة
	الثاني	٢٥,٠٠٠ ر.س. مع شهادة
	الثالث	٢٠,٠٠٠ ر.س. مع شهادة
	المجموع	٧٥,٠٠٠ ر.س.

ندوة الإسكان الثانية «المسكن الميسر»

تهدف الندوة إلى مناقشة العوامل العمرانية والهندسية المساهمة في تيسير توفير المساكن، والتعريف بنماذج سكنية تلبي احتياجات السكان الوظيفية، ومتطلباتهم الاجتماعية، وتتفاعل إيجابياً مع المؤثرات البيئية والعوامل المناخية، وتستفيد من تقنيات ومواد البناء المتوافرة (المعاصرة)، وتساهم في ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، وتعمل على خفض تكاليف الصيانة والتشغيل، وتكون كلفتها ضمن المقدرة المالية للأسر السعودية في مدينة الرياض.

توجه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الدعوة إلى جميع المتخصصين في مجال الإسكان للمشاركة في ندوة الإسكان (٢) «المسكن الميسر» بتقديم بحوث علمية متخصصة أو أوراق وتقارير لتجارب عملية تطبيقية متميزة في أحد محاور الندوة. يحرر الملخص باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية، ويتكون من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ كلمة، ويجب أن يحتوي الملخص على أهداف البحث، والطريقة التي استخدمت، والاستنتاجات الأساسية. ستخضع البحوث العلمية المقدمة إلى التحكيم العلمي.

محاور الندوة	
التيسير في الإسكان	أهمية التيسير.
	العوامل المساهمة.
	دور الدعم الحكومي.
	تأثير سياسات التمليك أو التأجير.
دور التخطيط العمراني في توفير المسكن الميسر	تأثير الكثافة السكانية.
	تأثير أسلوب تقسيمات الأراضي.
	تأثير الأنظمة والقوانين.
	الاستعمال الفعال للأرض.
	تحديد مساحة وأبعاد الأرض السكنية المناسبة.
	العوامل المؤثرة في ارتفاع أسعار الأراضي.
	دور التأهيل العمراني للمناطق السكنية القديمة.
	أثر الخدمات والمرافق.
دور التصميم المعماري في توفير المسكن الميسر	تأثير متطلبات السكان الاجتماعية.
	تصميم المسكن وكفاءته الاقتصادية.
	إمكانية نمو المسكن.
	العناية بالمواصفات القياسية.
	خفض تكاليف الاستخدام الدائم للمسكن.
	سبل تخفيض كلفة الصيانة.
	دعم الاستدامة بالتفاعل الإيجابي مع البيئة.
	تطبيق المراجعة القيمية.
	استعراض نماذج لمساكن ميسرة.
تقنيات البناء وصناعة المساكن الميسرة	تطوير تقنيات البناء الشائعة.
	التنميط والإنتاج بالجملة للمساكن.
	الإفادة من صناعة البناء.

مسابقة تصميم المسكن السعودي الحديث «التيسير والاستدامة»

يجب أن يفي المسكن من الناحية المعمارية والوظيفية باحتياجات الأسرة، كما يجب أن يعكس تطلعاتها، وأن يكون متوافقاً مع البيئة المحيطة، ومتفاعلاً مع المتغيرات المناخية، ويعبر عن هوية المجتمع والمكان، وتكون كلفته ضمن المقدرة المالية للأسرة. هذا يقتضي تقديم أفكار معمارية أصيلة ، تحترم القيم المعمارية التقليدية، واحتياجات الأسر، بينما تفسح في الوقت ذاته المجال للتقنيات والتطبيقات الحديثة.

تدعو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المشاركين إلى تقديم اقتراحات لتصميم مسكن خاص تنفرد به أسرة سعودية واحدة مؤلفة من سبعة أشخاص، مع مراعاة مجموعة من الاعتبارات التي يمكن الإطلاع عليها في كتاب المسابقة، أو على موقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالشبكة المعلوماتية. علماً بأن المسابقة عالمية ومتاحة لطلاب العمارة ، ولجميع المتخصصين – سواء كانوا معماريين أو مهندسين أو مكاتب استشارية – من مختلف أنحاء العالم. ويمكن لجميع المشاركين تقديم أعمال فردية أو جماعية. وسيتم تحكيم أعمال المتخصصين منفصلة عن أعمال الطلاب.

سيتم عرض المشاريع مع ذكر جميع المعلومات عن المشاركين في معرض متخصص متزامن مع ندوة الإسكان الثانية، وسيتم تسليم الجوائز إلى الفائزين في حفل الافتتاح وستقوم اللجنة المنظمة بإعلام جميع المشاركين بمكان الحفل والمعرض قبل وقت كاف من الافتتاح. وسيتم دعوة الفائزين أو ممثلي الجهات الفائزة من خارج مدينة الرياض لحضور الحفل ولتسلم الجوائز، التي تبلغ قيمتها الإجمالية (٥٢٥,٠٠٠ ريال سعودي) بالإضافة إلى الشهادات والتذكارات للمحترفين، وستدفع نفقات السفر للفائزين من خارج مدينة الرياض.

للمشاركة في هذه الندوة

أو للحصول على وثائق المسابقة :

للمشاركة في الندوة	E-mail:housing@arriyadh.com http://www.arriyadh.com/Eskan
للمشاركة في المسابقة	E-mail:Competition@arriyadh.com http://www.arriyadh.com/Eskan

المرحلة الأولى
من النقل العام
استعادة دور حيوي
بعد طول غياب

يأتي مشروع المرحلة الأولى من النقل العام الذي تقوم الهيئة العليا على إنجازه كخطوة تأسيسية لتفعيل إستراتيجية النقل العام التي تبنتها الهيئة في المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، ويمثل النقل العام خياراً إستراتيجياً لتجاوز الكثير من القضايا الحرجة التي تعاني منها المدينة في مجال النقل.

أوضحت الدراسات التشخيصية والتحليلية التي أجرتها الهيئة العليا لخصائص النقل في المدينة مدى الاعتماد الكبير على السيارة الخاصة، حيث تبين أن مايزيد عن ٩٣٪ من الرحلات اليومية تتم بواسطة المركبات الخاصة، بينما تقارب رحلات حافلات النقل العام ٢٪ فقط من مجموع الرحلات اليومية المتولدة في المدينة.

تشير الدراسات الحالية إلى أن عدد الرحلات اليومية المتولدة حالياً يقارب ٥,٥ ملايين رحلة، وسيتجاوز هذا الرقم خمسة عشر مليون رحلة يومياً حسب التوقعات الإحصائية إذا ما استمرت وسائط النقل على وضعها الحالي بعد عشرين سنة من الآن، ما يستدعي النظر في سبل تطوير نظام النقل في المدينة، وإدارته، والبحث عن بدائل فاعلة للسيارة الخاصة، ومن بينها وسائط النقل العام.

في ضوء ذلك بدأت الهيئة الإعداد لمشروع المرحلة الأولى للنقل العام، يبحث في نظام نقل عام حديث وفاعل يقام على أحد محاور المدينة الأساسية.

يستهدف المشروع سكان الرياض بجميع فئاتهم، ولن يكون مقتصراً على فئة معينة، أو الذين لا يملكون سيارات خاصة، ما يجعل التحديات التي يواجهها المشروع كبيرة.

عدة خيارات مكانية رشحت لإقامة المشروع في مقدمتها محور العليا وطريق الملك فهد ، بالإضافة إلى بدائل أخرى مثل طريق الأمير عبدالله وشارع المدينة المنورة وطريق الملك عبدالعزيز كما نوقشت بدائل عدة للوسائط المناسبة مثل قطارات الأنفاق ، وقطارات السكة الخفيفة ، والحافلات بأنواعها الحديثة المختلفة.

النقل

إن ما يعانيه قطاع النقل العام حالياً من محدودية المشاركة وسيطرة السيارة الخاصة على حركة النقل اليومية بين جنبات المدينة كان نتيجة طبيعية لظروف خاصة ساهمت في بلورة هذا الوضع عبر عقود مضت، هذه الحالة التي يعاني منها النقل العام تسهم بقدر كبير من القضايا الحرجة، بدءً باستفحال الاختناقات المرورية التي باتت ظاهرة مألوفة على المحاور الرئيسة في المدينة - على الرغم من الكفاءة العالية لهذه المحاور - وما يصاحب ذلك من مشاكل التلوث، وانتهاء بضعف التواصل الاجتماعي بين سكان المدينة الذين يندر بينهم الاحتكاك الحسي، والتقارب في مراحهم ومآبهم عبر هذه المدينة الشاسعة.

غياب النقل العام عن المشاركة الفاعلة ضمن بقية المرافق الخدمية في المدينة يرجع لعدد من الظروف التي تستدعي قدراً كافياً من الدراسة والتحليل، قبل إجراءات المعالجة، أهمها:

النمو العمراني المتسارع:

يعد النموالعمراني السريع لمدينة الرياض الذي أدى إلى تضاعف حجم المدينة لأكثر من مائة مرة خلال عقود قليلة سبباً رئيساً حال دون تطور وسائط النقل العام، فالانتشار الشبكي المنخفض الكثافة العمرانية لأحياء المدينة، وكثرة الأراضي البيضاء (غير المبنية)، وصلت نسبتها لحوالي ٥٠٪ من إجمالي المساحة العمرانية المطورّة قبل سنوات قليلة (حالياً أقل من ٢٥٪) ، هذان العاملان أديا إلى انخفاض كثافة النقل عبر محاور المدينة الرئيسة منها والثانوية، ولم تصل هذه الكثافة إلى الحدود الدنيا المواتية لإطلاق مشاريع نقل عام إستراتيجية، سواء على مستوى القطاع الحكومي، أو على مستوى القطاع الخاص، الذي يمتاز - عادة - بالمبادرة والفاعلية، واغتنام الفرص وتطويرها.

التركيز على شبكة الطرق:

على الرغم من النمو المتسارع للمدينة في بنيتها العمرانية، وعدد سكانها، إلا أنها بفضل من الله تهيأ لها نمو مكافئ في المرافق الخدمية العامة، والبنى التحتية، وفي مقدمتها شبكات الطرق، فظلت الطرق في تطور مستمر بشكل مواكب لعمران المدينة، وفي كثير من الأحيان يتقدم عليه، وعلى احتياجاته في مجال النقل.

كما لم تتخذ إجراءات فاعلة في تصميم الأحياء، وشبكة الطرق لتهيئة البيئة الملائمة لازدهار مبادرات النقل العام، وظلت الوصفة الأساسية لاستيعاب متطلبات النقل المتنامية في المدينة التي كانت تطل بين فترة وأخرى، يتمثل في زيادة كفاءة شبكة الطرق، من خلال شق الطرق الجديدة، ورفع كفاءة القائم منها.

هذه الإجراءات بدأت تفقد فاعليتها في استيعاب متطلبات النقل في المدينة، خصوصاً في وسطها وأحيائها القديمة نسبياً، نظراً لمحدودية هامش التطوير المتاح لشبكة الطرق القائمة، ولعدم إيلاء عناية كافية لبقية عناصر النقل الأخرى، وفي مقدمتها مولدات الحركة، ووسائط النقل المختلفة.

التحول السلوكي:

أسهم الازدهار الاقتصادي الذي عم البلاد في تغيير نمط الحياة لسكان مدينة الرياض، خصوصاً الذين طغت عليهم ملامح الحياة المدنية، ومظاهر الرخاء والرفاهية، وأصبحت السيارة الخاصة متاحة لمعظم سكان المدينة، ولم يقتصر استخدامها على ما ليس منه بد، حيث استخدمت فيما لا يحسن استخدامها فيه في التنقلات القصيرة جداً مما يفضل قضاؤه سيراً على الأقدام، بل أصبحت السيارة وسيلة الترفيه المفضلة لفئات كثيرة من مجتمع المدينة.

الوضع الراهن لوسائط النقل في المدينة

حافلات الشركة السعودية للنقل الجماعي	حافلات خط البلدة
- ١٠ خطوط خدمة + ٢٤ حافلة + ٢٣ رحلة يومياً. - ٧٠٠٠ راكب أسبوعياً + ١٠,٠٠٠راكب يوم الجمعة. - ٢,٨مليون راكب / سنوياً. - بتباعد زمن التقاطر بين الحافلات. - الأجرة ٢ ريال/راكب. - وجود الحافلات على الطريق غير ملحوظ.	- تغطي الخطوط الناجحة لشركة سابتكو. - تسيطر على الجزء الأكبر من سوق الحافلات. - عدد الركاب غير معروف. - تكلفة التشغيل منخفضة. - الإجرة ٢ ريال/راكب. - خدمة عالية التقاطر لكن غير منتظمة. - انخفاض مستوي السلامة المرورية. - تدني في مستوي الخدمة. - لا تعمل تحت إشراف جهة مستقلة.
سيارات الأجرة (الليموزين)	**حافلات الشركات الخاصة**
- كثيرة العدد منخفضة الإركاب. - وجود ملحوظ على الطرق. - سوق غير محدد وغير منظم. - لا توجد مواقف محددة. - غير واضح التأثير. - الأجرة منضبطة نظرياً.	- تلبي احتياجات مجموعات محددة للتنقل. - يمكن الاعتماد عليها ومعقولة التكلفة. - محدودية الإشراف من قبل الجهات المسؤولة. - بديل مناسب لخدمات الحافلات العامة الضعيفة. -ذات قيمة عالية للجهات المالكة.

الظروف المناخية:

المناخ الصحراوي المتقلب، والتفاوت الشديد في درجات الحرارة خلال اليوم الواحد، وعبر الفصول، وزيادة نسبة الملوثات والعوالق الترابية في أجواء المدينة، كل هذا جعل استخدام وسائط النقل العام وسيلة غير مفضلة، فوسائل النقل العام لا تصل إلى كفاءة السيارة الخاصة في حماية الركاب من المناخ غير المواتي، ما لم تكن على مستوى عالٍ من الجودة والتجهيز وكفاءة التشغيل، وتحقيق هذه المعايير يؤثر بشكل بالغ في جوانب الجدوي الاقتصادية لهذه المشاريع.

النقل العام في المخطط الإستراتيجي

علاج القضايا الحرجة المترسخة عبر عقود متتالية يستدعي برامج تتسم بالنظرة الإستراتيجية، واستيعاب مسببات هذه القضايا وفق إجراءات فاعلة، وبرامج تنفيذية مرحلية، وقد لا تظهر ثمار هذه البرامج إلا بعد سنوات عديدة.

النقل العام في مدينة الرياض يواجه تحديات كبيرة، في مقدمة هذه التحديات الجانب الاقتصادي الذي يعد الأساس لإقامة مشاريع النقل، وإذا كانت بعض مشاريع المرافق العامة تموّل من قبل القطاع العام ولا تستدعي نفقات تشغيل عالية، فإن خدمة النقل العام لابد وأن تقام على أسس مالية سليمة، وهذا يرجع إلى نفقات التأسيس الضخمة، وكذلك نفقات التشغيل التي تستدعي فرقاً على مستوى عالٍ من الأداء والاقتدار، بما يضمن أداءً منضبطاً، وقدرة عالية على معالجة الأزمات والمخاطر، تزداد الأمور صعوبة بالنظر إلى مناخ مدينة الرياض الذي يستدعي مستوى راق من وسائط النقل العام، كما أن هذه الوسائط ينبغي أن تتمتع بجاذبية عالية تجعلها قادرة على منافسة السيارة الخاصة في إنجاز قدر معقول من الرحلات اليومية.

تكاليف أنماط النقل العام المختلفة
(بنية تحتية + وحدات متحركة) لكل كيلومتر

تأمين أفضلية سير للحافلة	٨ ملايين ريال
مسار محدد للحافلة	١٩مليون ريال
مسار لحافلة متكاملة	٣٨ مليون ريال
سكة حديد خفيفة تقف عند التقاطعات	٥٦ مليون ريال
سكة حديد خفيفة حرة (أنفاق وكباري عند التقاطعات)	١١٣ مليون ريال
مترو الأنفاق	٤٩٨,٧٥ مليون ريال

يعالج المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض متطلبات النقل من خلال محورين. الأول يتسم بطبيعة غير مباشرة، يهدف إلى توفير بيئة مواتية لقيام مشاريع النقل العام، ومحور آخر يتعاطى بشكل مباشر مع متطلبات النقل العام يهدف إلى استكمال عناصر النقل العام على مستوى الأجهزة التشغيلية، والبنى التحتية، والمتطلبات التنظيمية، وتتلخص أبرز ملامح منهجية المخطط الإستراتيجي في مجال النقل العام على الآتي:

النمو المدمج:

يهدف المخطط إلى زيادة الكثافة العمرانية من خلال إعادة تطوير الأراضي البيضاء، وزيادة كفاءة مخططات الأحياء وفق اعتبارات دقيقة لا تؤثر على مستوى أداء المرافق الخدمية والبنى التحتية، وتشكل زيادة الكثافة السكانية، وما يتولد عنها من زيادة في الأنشطة بيئة ملائمة لنمو مشاريع النقل العام.

تطوير أعصاب الأنشطة، والمراكز الحضرية:

ستشكل أعصاب الأنشطة نظراً لكثافة منشأتها والأنشطة القائمة فيها البيئة المثلى لنجاح برامج النقل العام، لذلك اعتبر في أعصاب الأنشطة تجهيزها بمرافق النقل العام، كما تشكل المراكز الحضرية، وهي مناطق كثافة عالية، ومراكز أعمال أساسية مصدراً لإمداد وسائط النقل العام المتنقلة بين هذه المراكز بكثافة الإركاب المطلوبة لنجاحها، وستشكل المراكز الحضرية مع أعصاب الأنشطة محاور أساسية لنجاح خطوط النقل العام، وقاعدة أساسية لنمو أنماط أخرى من النقل العام المتفرعة منها.

استيفاء متطلبات النقل العام:

يستلزم قطاع النقل العام مرافق أساسية، واعتبارات تجهيزية لإقامة برامج ناجحة للنقل العام، تتمثل في أنواع مختلفة من المحطات، وترتيبات خاصة لحركة وسائط النقل، ومحطات الوقوف، ومتطلبات الصيانة والتشغيل، وأصبحت تجهيزات النقل مواصفات أساسية في تخطيط الأحياء وشبكات الطرق الأساسية في المخطط الإستراتيجي.

وسائط نقل متنوعة:

لضمان قدر كافٍ من المرونة تستوعب اختلاف مستويات الطلب على وسائط النقل العام، وضعت عدة أنماط من وسائل النقل العام تشمل خدمات سريعة ذات سعة عالية بين المدن، ونظاماً ذا سعة عالية يخدم المحاور عالية الكثافة كأعصاب الأنشطة والمراكز الحضرية، وخدمة الحافلات طويلة المدى داخل المدن، والخدمات الدائرية، وخدمة الباصات المغذية قصيرة المدى، كما سينشأ تكامل بين وسائط النقل العام، والخاصة، من خلال زيادة كفاءة الإدارة المرورية.

تشجيع الحركة الراجلة:

حركة المشاة والنقل العام قرينان لا يفترقان، متى وجد أحدهما وجد الآخر، ذلك أن طبيعة النقل العام تحتم قدراً من الرحلة على الأقدام (بين المقصد النهائي للراكب وبين نقاط النقل العام)، كما أن وسائط النقل العام تزدهر في بيئة تزدهر فيها الحركة الراجلة. اعتبارات كثيرة تضمنها المخطط الإستراتيجي لتشجيع السكان على المشي، من خلال توفير متطلبات هذه الحركة ، وتأمينها من المخاطر التي قد تعترض جميع مستخدمي ممرات المشاة، وخصوصاً الصغار، من خلال تطوير تصميم الأحياء السكنية، وتوزيع المرافق الخدمية، والمرافق الترفيهية والثقافية، وجعلها في متناول الحركة الراجلة القريبة.

مشروع المرحلة الأولى للنقل العام

إقامة مشاريع تنفيذية للنقل العام في قطاعات محددة من المدينة يعتبر أحد محاور منهجية تطوير النقل العام في المخطط الإستراتيجي، وتهدف هذه المشاريع إلى علاج المتطلبات الملحة والمستعجلة في مجال النقل في بعض أجزاء المدينة، كما تهدف هذه المشاريع إلى اختبار البرامج التخطيطية عملياً، واستخلاص النتائج الميدانية، حالياً بدأت الهيئة العليا الإعداد لمشروع المرحلة الأولى للنقل العام في مدينة الرياض على أحد محاورها الرئيسة، أو في إحدى مناطقها المكتظة، تتكون الدراسات الخاصة بالمشروع من عدة مراحل تبدأ بالدراسات التحليلية

لعناصر النقل العام من حيث الطلب على النقل، ووسائل النقل المتوفرة، والمؤسسات المسؤولة عن النقل، والبيئة التنظيمية للنقل والمرور في المدينة، بعد ذلك تبدأ مرحلة تصميم بدائل للمشروع، والمفاضلة بينها للخروج بالخيار المفضل، تتبعها أبحاث تحليل جدوى المشروع وأسسه المالية، ومشاركة القطاع العام، والقطاع الخاص في المشروع، تليها مرحلة تتضمن إعداد خطة لتسويق المشروع، وخطة لمراقبة الأداء ، ومراجعة نواتج الدراسات السابقة، وتنتهي الدراسة بمرحلة إعداد التصاميم النهائية للمشروع.

رحلات النقل العام المتوقعة حسب الغرض من الرحلة
دراسات عام ١٤٤٢هـ

الغرض من الرحلة	إجمالي رحلات الأفراد (بالمليون)	نسبة التحول	رحلات الأفراد المتوقعة بالنقل العام
المنزل/العمل	٣,١٠	١٠ - ١٥٪	٣٠٠ - ٤٦٠,٠٠٠
المنزل/المدرسة	٠,٥٧	٥٠ - ٧٥٪	٢٦٠ - ٤٦٠,٠٠٠
المنزل/التسوق	٠,٨٥	١٠ - ١٣٪	٩٠ - ١١٠,٠٠٠
المنزل/أخرى	٢,١٦	٣ - ٤٪	١٣٠ - ١٥٠,٠٠٠
من خارج المنزل	١,٤٨	٧ - ١٢٪	١٠٠ - ١٨٠,٠٠٠
الإجمالي	٩,٦٠٠		٨٨٠ - ١,٣٦٥,٠٠٠

الحركة المرورية كثافة مضطردة ، وبواعث متعددة

٥,٥ مليون رحلة تتولد يومياً في الرياض.. تقوم السيارة الخاصة بـ ٨٥٪ منها، ويشكل العمل الباعث الأساسي لها، تليه المتطلبات الاجتماعية، ثم المدارس.

يعد النقل أحد المرافق الخدمية الأساسية في المدينة، نظراً لأثره الحاسم على الأنشطة اليومية، ويعد أداء شبكة الطرق، وكفاءة وسائط النقل مقياساً دقيقاً لمستوى المدينة الحضري، وكفاءة بناها التحتية، ومرافقها العامة، ومرآة لنشاطها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

حالياً تتولد في الرياض ٥,٥ مليون رحلة يومياً، وبالنظر إلى حجم الزيادة المتوقعة في عدد الرحلات عام ١٤٤٢هـ والمقدرة بحوالي ١٥,٥مليون رحلة يتضح مدى الحرج الذي ستعاني منه المدينة مستقبلاً في قطاع النقل.

إن قدراً كبيراً من تحسين أداء جهاز النقل في المدينة، وزيادة كفاءة وسائط النقل، ومرافقه يبدأ بدراسة الأوضاع الراهنة وتحليلها، وتحديد مولدات الحركة وعلاجها، بالإضافة إلى تطوير شبكة الطرق، وتحسين أداء الأجهزة المعنية بالنقل، وزيادة كفاءة الإفادة من شبكة الطرق بتطوير الإدارة المرورية.

أرقام

قدر كبير من مشكلة النقل يأتي من وسائطها، فالسيارة الخاصة تهيمن على أكثر من ٨٥٪ من الرحلات اليومية، من جهة أخرى يشكل العمل المولد الأساسي للرحلات اليومية، تليه الجوانب الاجتماعية، ثم المدارس، ومع تكدس مراكز العمل في وسط المدينة، وأعصاب أنشطتها الأساسية تستفحل قضايا الازدحام، والاختناقات المرورية، وخصوصاً في أوقات الغدو والرواح، وما أصبح يعرف بأوقات الذروة.

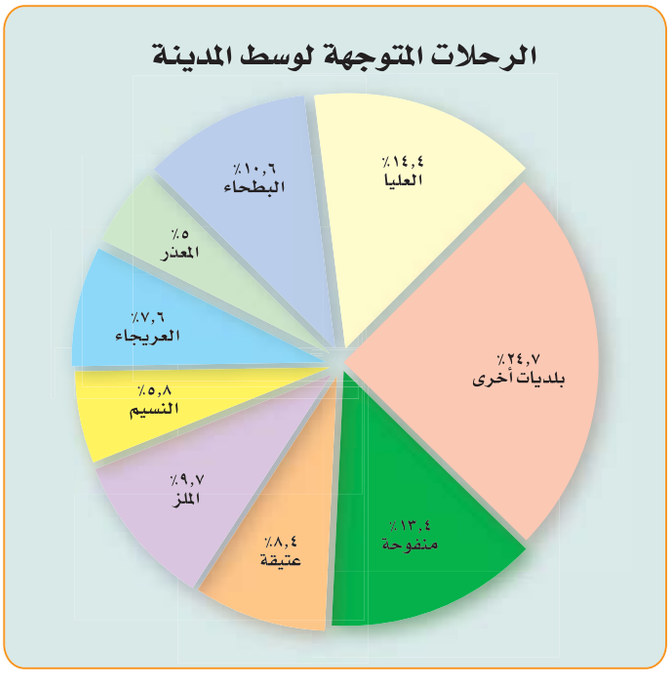

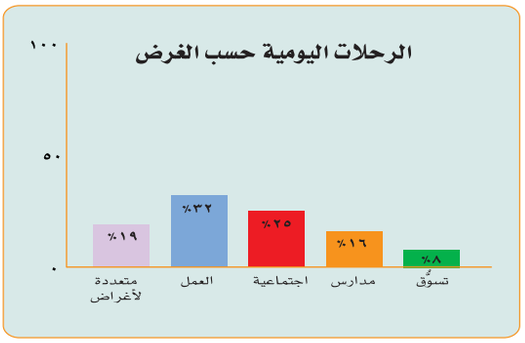

أطوال شبكة الطرق بالمدينة

طرق سريعة	١٣٢٢
طرق شريانية رئيسة	٢٩٠٠
طرق شريانية ثانوية	١٦٠٠
شوارع تجميعية	٢٠٠٠
شوارع محلية	١٠٦٢٨
الإجمالي	١٨٤٥٠ كيلومتر/مسار

الحركة على مداخل ومخارج المدينة لمختلف أيام الأسبوع لعام ١٤٢٣م

اسم الطريق	الثلاثاء		الأربعاء		الخميس		الجمعة	
	دخول	خروج	دخول	خروج	دخول	خروج	دخول	خروج
طريق الخرج	١٥٣٩٥	١٦٦٠٥	١٨٤٦٥	١٩٩١٥	١٧٦٧٥	٢٠٥٣٠	١٦٤٤٥	١٤٧٨٥
طريق الدمام الجديد	١٣٥٠٥	١٢٧٧٥	١٥٩٧٠	١٦٠١٠	١٧٤٢٥	١٧٦٣٠	١٣٣١٠	١٢٦٨٠
طريق المطار	٢١٧٠٠	١٩٤٣٥	١٩٩٠٥	٢٦٤٤٥	٢٩٣٧٠	٢٨٤٨٠	٢٦٦٨٠	٢٢٩٢٠
طريق القصيم	١٤٢٦٥	١٢٦١٠	١٧٤٥٠	١٨٣١٠	١٧٧٥٠	١٥٦٧٥	١٩٥٠٠	٩٢٥٥
طريق صلبوخ	٤٤٥٠	٤٣١٠	٥٨٥٠	٥١٩٠	٥٣٨٥	٥٥٦٥	٥٢٢٠	٥١٧٠
طريق جدة السريع	٧٩٧٠	٧٤٢٥	٨٩٩٠	٩٢٧٥	١٠٣٣٥	٩٤٠٠	١١٩٩٥	٦١٤٠
طريق ديراب	٦٥٧٠	٥٥٥٠	٦٦١٠	٣٦٧٥	٧٨٨٥	٤٠١٥	٦٦٥٠	٢٥٥٥
طريق الحائر	٦٥٦٠	٦٥٤٥	٦٤٧٠	٦٣٣٥	٦٩٧٠	٦٩٣٥	٥٢٦٠	٥٢٩٥
الجموع الفرعي	٩٠٤١٥	٨٥٢٥٥	٩٩٧١٠	١٠٥١٥٥	١١٢٧٩٥	١٠٨٢٣٠	١٠٥٠٦٠	٧٨٨٠٠
المجموع الكلي	١٧٥٦٧٠		٢٠٤٨٦٥		٢٢١٠٢٥		١٨٣٨٦٠	

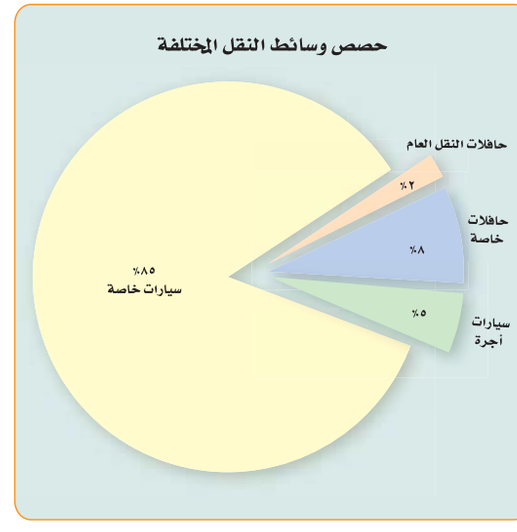

الرحلات اليومية حسب البلديات الفرعية (بالآلاف)

الديرة	٥٩٦
العليا	٦٠٧
الملز	٣٨٨
البطحاء	٢٧٠
النسيم	٦٠٤
الشمال	٥٢٧
العريجاء	٤٥٥
بلديات أخرى	٢٠٦٤
المجموع	٥٥١١

المخطط الهيكلي .. العمود الفقري لخريطة الرياض المستقبلية

أقرت الهيئة استراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض ، التي يشكل المخطط الهيكلي لمدينة الرياض الوثيقة الأساسية فيها ، يتضمن توصيفاً عاماً للعناصر المكونة للمدينة ويترجم متطلباتها.

يقدم المخطط الهيكلي توصيفاً عاماً للعناصر المكونة للمدينة، ويترجم متطلباتها في إطار إستراتيجية التطوير الحضري، ضمن نطاق حدود حماية التنمية للمدينة، ونطاقها العمراني لمرحلتين الأولى والثانية. يتضمن التوصيف تحديداً لكل عنصر في المدينة من حيث تعريفه، وتحديد موقعه، ومحدداته الطبيعية والمدنية، وتوصيف سماته وملامحه العامة، ودوره الوظيفي، وعلاقته ببقية العناصر المكونة للمدينة.

يعكس المخطط الهيكلي الجوانب المكانية والوظيفية لإستراتيجية التطوير الحضري، والسياسات الحضرية ضمن نطاقها الزمني (عام ١٤٤٢هـ)، كما يحدد استعمالات الأراضي الأساسية، والأنشطة ، ومراكز العمل، ونظام النقل ، ومرافقه ، وشبكات الطرق، والبنى التحتية ، والمرافق العامة، والمتطلبات البيئية، والمناطق المفتوحة، ويعنى بوضع الخطوط الإرشادية التي تقود التنمية الحضرية المستقبلية بجميع جوانبها على مستوى المدينة، ويغطي الأراضي الواقعة ضمن نطاق حماية التنمية بمساحة تبلغ ٤,٩٠٠كم٢، ولعدد من السكان يصل لحوالي ١٠,٥مليون نسمة. وفي إطار زمني محدد بعام ١٤٤٢هـ.

المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض

وجهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مركز المشاريع والتخطيط للعمل لإعداد مخطط إستراتيجي شامل لقيادة وتوجيه التنمية المستقبلية لمدينة الرياض، من خلال فريق العمل بالمركز، ومشاركة بعض بيوت الخبرة المحلية والعالمية، والتنسيق مع جميع الجهات المعنية الحكومية والخاصة ذات العلاقة بتطوير المدينة.

ونظراً لأهمية المشروع ، وتشعب العمل فيه قسّم لثلاث مراحل: ركزت الأولى منها على جمع المعلومات، وتقويم أوضاع المدينة الراهنة، وتحديد القضايا الحرجة المؤثرة على مستقبلها، ووضع تصور مستقبلي لتطورها. في المرحلة الثانية صيغت الأهداف والغايات ، وحددت المعايير التخطيطية ، والتوقعات السكانية والاقتصادية، إضافة إلى المحددات البيئية والطبيعية، ثم وضعت خيارات وبدائل إستراتيجية للتطوير الحضري، لتطوير البديل الإستراتيجي المفضل للمدينة، وفي نهاية هذه المرحلة طور الإطار الإستراتيجي للمدينة، والذي يتضمن مكونات أساسية هي: المخطط الهيكلي العام، والسياسات الحضرية، وخطة الإدارة الحضرية، والمخططات الهيكلية المحلية، ويعتبر المخطط الهيكلي العام الوثيقة الأساسية في المخطط الإستراتيجي الشامل، وهو يقدم وصفاً شاملاً لكل عناصر المدينة، ويحدد خصائصها على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة، وضمن نطاق حدود حماية التنمية.

الأسس المعتبرة في وضع المخطط

اعتبر في إعداد المخطط الهيكلي العديد من الأسس والمبادئ والمحددات لاسيما والمدينة لها محددات قائمة، وتنمو بوتيرة سريعة، وتعاني من قضايا حرجة، ومتطلبات ضرورية في مستقبلها القريب، ومن أبرز تلك الأسس والمحددات :

(١) المحددات المكانية

تتمثل في المحددات البيئية من جبال وأودية، ومناطق ذات مواصفات طبيعية خاصة، وجميعها تؤثر بشكل مباشر على التنمية العمرانية للمدينة، واتجاهات التطوير، فاعتبرت متطلبات المواءمة بين متطلبات النمو العمراني، ومتطلبات حماية البيئة، والموارد الطبيعية، وسبل تنمية مواردها.

(٢) المحددات التنظيمية

يأتي في مقدمتها نطاق حماية التنمية (٤٩٠٠كم٢)، والنطاق العمراني المقر بمرحلتيه (الأولى والثانية) من قبل مجلس الوزراء، والإطار الزمني للإستراتيجية الحضرية المحددة باستيعاب متطلبات المدينة حسب توقعات نموها في السنوات الخمس والعشرين القادمة.

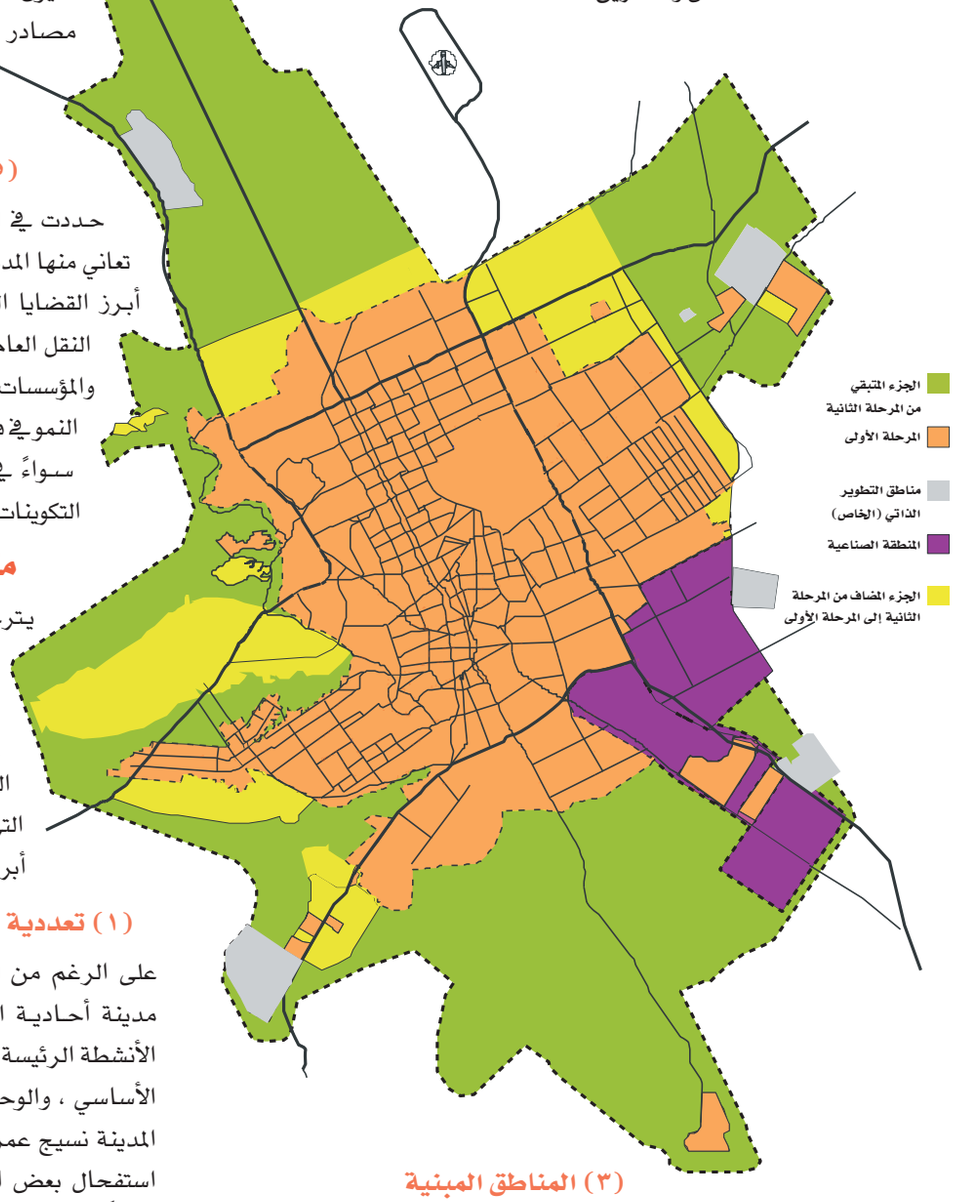

(٣) المناطق المبنية

شكل النسيج العمراني القائم، وشبكات البنى التحتية، والمرافق العامة، والمؤسسات الخدمية القائمة موجهات أساسية في تحديد منهجية تطويرالمناطق المستقبلية، وضرورة دمجها في النسيج العمراني القائم، ويدخل ضمن هذا المخططات المعتمدة غير المطورة التي تنتشر في جميع اتجاهات المدينة، وتزيد مساحتها عن مساحة الجزء المطور حالياً.

(٤) متطلبات التنمية

اعتبر في المخطط الهيكلي القدرة على استيعاب متطلبات التنمية المستقبلية للمدينة، وفي مقدمتها الزيادة السكانية المتوقعة، والتي تقدر بحوالي ٦ ملايين نسمة ستضاف إلى عدد سكان المدينة الحالي (٥,٤ مليون نسمة)، كما اعتبر في المخطط ضرورة توفير مصادر الدخل لسكان المدينة الجدد، انطلاقاً من تنويع قاعدة الدخل، وتطوير موارد المدينة، وخصوصاً في مجال المياه.

(٥) القضايا الحرجة

حددت في المرحلة الأولى أبرز القضايا الحرجة التي تعاني منها المدينة، وقد تستفحل مستقبلاً ما لم تعالج، ومن أبرز القضايا التي عني المخطط الهيكلي بمعالجتها غياب النقل العام في المدينة، والمرافق العامة والبنى التحتية، والمؤسسات الخدمية، وتنامي قوة العمل في ظل محدودية النمو في فرص العمل المتاحة ، والقضايا البيئية الملحة، سواءً في مجال التلوث البيئي أو في مجال تدهور التكوينات الطبيعية، والإفادة منها.

ملامح المخطط الهيكلي

يترجم المخطط الهيكلي المبادئ والتوجهات العامة التي تضمنتها السياسة الحضرية، والتي طورت بعد دراسة نماذج لبدائل إستراتيجية لتطوير المدينة، والمخطط الهيكلي يعكس - أيضاً - الأسس والمحددات التي أسهمت في تحديد ملامحه التي يتلخص أبرزها في الآتي:

(١) تعددية المراكز الحضرية

على الرغم من المساحة الشاسعة لمدينة الرياض إلا أنها مدينة أحادية المركز، فيمثل وسط المدينة، وأعصاب الأنشطة الرئيسة المنطلقة من وسط المدينة المركز الحضري الأساسي ، والوحيد للمدينة، في حين يغلب على بقية أحياء المدينة نسيج عمراني متجانس. هذا الوضع كان له دور في استفحال بعض القضايا الحرجة التي تعاني منها المدينة حالياً، وفي مقدمتها النقل.

يتضمن المخطط الهيكلي نظرة شاملة لإعادة تطوير وسط المدينة، كما يتضمن المخطط الهيكلي خمسة مراكز حضرية ، موزعة على مسافات متقاربة على أطراف المدينة، ستشكل هذه المراكز ذات الكثافة العمرانية العالية مراكز عمل، وخدمات أساسية لنطاق واسع من المناطق المحيطة بها.

(٢) محاور التنمية

نشأت خلال السنوات الماضية أعصاب أنشطة قوية على إمتداد بعض الطرق الرئيسة القائمة، وأصبحت هذه الأعصاب جزءاً من شكل المدينة وهويتها، واستثمرت فيها مبالغ ضخمة من قبل القطاعين الحكومي والخاص.

يتضمن المخطط الهيكلي تأكيداً لهذه الأعصاب ، وتطويرها لتقوم بربط المراكز الحضرية الفرعية ببعضها البعض، وربط هذه المراكز بمركز المدينة، وستشكل هذه الأعصاب أوعية أساسية لنقل عام فاعل ، وذي جدوى اقتصادية.

(٣) نظام النقل

يعتبر النقل إحدى القضايا الأساسية في تطوير المدينة، واستيعاب نموها المستقبلي، ويتولد قدر كبير من القضايا الحرجة التي تعاني منها المدينة حالياً من هذا الجانب، سواء في صورة الازدحام المروري، وكثافته على بعض الطرق، أو ما ينتج عنه من مشاكل التلوث بأنواعه المختلفة. يتضمن علاج متطلبات النقل جملة من الإجراءات المتكاملة، فالمراكز الحضرية، وسياسة توزيع النمو ستسهم في حل مشاكل النقل، كما أن اعتماد تأسيس بنية قوية، وذات جدوى اقتصادية للنقل العام يشكل ركيزة أخرى في تطوير النقل.

تطوير ممرات المشاة، وتوفير بيئة متكاملة تنافس الجاذبية العالية التي تتمتع بها السيارة الخاصة جانب مهم من جوانب المخطط الهيكلي.

(٤) العناية بالبيئة

حظيت البيئة، ومتطلبات الحفاظ عليها، والحد من عوامل تدهورها بقسط وافر من الاعتبارات ، والتنظيمات التي تتجاوز مجرد الحفاظ على البيئة إلى تطويرها، وتطوير الإفادة منها، وتطوير نماذج من النمو الحضري المتكامل، والمتوافق مع متطلبات التطوير البيئي، وتتمثل نواحي الاعتبار للجوانب البيئية في نظام المناطق المفتوحة بأنماطه المختلفة، سواء ما كان منها ضمن النسيج العمراني، أو خارجه، كما يتمثل في احترام التكوينات الطبيعية، وخصوصاً وادي حنيفة في تخطيط الأحياء السكنية، وامتداد النسيج العمراني، كما اعتبرت متطلبات السلامة البيئية، والحد من التلوث في مجال المناطق الصناعية، والنسيج العمراني الكثيف (المراكز الحضرية) وشبكات الطرق، والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية. وأخيراً يتمثل جانب مهم من اعتبار البيئة في الاستثمار البيئي، القائم على تطوير المناطق الطبيعية، والمناطق التاريخية والتراثية في المدينة كقاعدة مهمة للسياحة، وتطويرها كمصدر اقتصادي جديد للمدينة.

(٥) النمو المدمج

تعاني الرياض من التشتت العمراني، وانتشار الأراضي البيضاء ضمن المناطق المبنية، وإن كانت هذه الظاهرة في انحسار، حيث انخفضت نسبة الأراضي البيضاء من ٥٠٪ إلى أقل من ٢٥٪ خلال السنوات الماضية إلا أن الزيادة المتوقعة في سكان المدينة والمقدرة بحوالي عشرة ملايين نسمة، وضرورة استيعاب هذا النمو ضمن حدود النطاق العمراني، كل ذلك يحتم ضرورة اعتماد مبدأ زيادة الكثافة السكانية. يهدف المخطط الهيكلي لجعل مدينة الرياض مركز النمو، وهو ما يتم تحقيقه من خلال تطوير الأراضي البيضاء، ورفع الكثافة السكانية في الأحياء الجديدة، وتحقيق الكفاءة في استخدام المرافق العامة والتوزيع المناسب لاستعمالات الأراضي.

عناصر المخطط الهيكلي

حددت العناصر المكونة للمخطط الهيكلي حسب طبيعتها الوظيفية، ومتطلباتها الإنشائية، وخصائصها التخطيطية، وتتلخص أبرز العناصر المكونة للمخطط في الآتي:

(١) وسط المدينة

تطوير منطقة وسط المدينة لتكون ذات هوية بارزة ونموذجية بالنسبة لأحياء المدينة، وبقية أجزائها، تجسد دور المدينة كعاصمة للمملكة، ومدينة ذات مكانة دولية وإقليمية، ويتحقق ذلك من خلال الروابط العمرانية وغيرها، بين مناطق الوسط التجاري، والمنطقة التاريخية من المدينة بما تحتويه من موارد ثقافية وتاريخية، ومنطقة الديوان الملكي وحي السفارات، وذلك بما يعكس الوظائف العالمية للمدينة، بالإضافة إلى منطقة المتنزه العام في أرض المطار القديم، ومن ضمن الروابط الموحدة لعناصر هذه المنطقة: إعادة تطوير الطرق، وتقوية المداخل المؤدية إليها بحيث تكون مشجرة بشكل مكثف، بحيث يشكل طريقا الأمير عبدالله والعروبة محاور تربط موقع المتنزه العام في أرض المطار القديم بمنطقة الديوان الملكي، كما يسهم طريق الملك عبدالعزيز في الربط بين المتنزه العام ومركز المدينة التاريخي، وتكتمل الحلقة بطريق الملك خالد الذي سيربط منطقة الديوان الملكي بمركز المدينة.

(٢) المراكز الحضرية

ستكون المراكز الحضرية مناطق كثافات عمرانية مرتفعة، وذات استعمالات مختلطة داخل قطاعات النمو التي تتوسع بسرعة في جميع اتجاهات النمو بالمدينة، وستكون بمنزلة مناطق للتوظيف، وستوفر خدمات بيع التجزئة، وغيرها من الخدمات الرئيسة، بما فيها مكاتب للقطاع العام والخاص مع مجموعة واسعة من المباني الحكومية والتعليمية، وسيكون إسكانها مرتفع الكثافة.

حددت مواقع المراكز الحضرية الفرعية عند التقاطعات الأساسية على شبكات الطرق السريعة والشريانية المستقبلية بالمدينة، وسيربط نظام النقل المقترح المراكز الفرعية بوسط المدينة، كما سيربطها ببعضها البعض.

(٣) العمران القائم

يشمل المنطقة القديمة الواقعة في وسط المدينة، ومناطق التطوير والضواحي والأحياء التي تكونت خلال العقدين الماضيين، وتشكل منطقة وسط المدينة عنصراً مستقلاً في المخطط، وعلى الرغم من أن هذه المناطق تعتبر مبنية مكتملة المرافق إلا أنها تشتمل على أراضٍ بيضاء.

يحدد العمران القائم في المدينة بالمرحلة الأولى من النطاق العمراني، حيث تزود المخططات العمرانية داخل هذا النطاق بالخدمات والمرافق العامة، وتتلخص أبرز معالجات المخطط الهيكلي لهذا العنصر في تطوير الأراضي البيضاء، وتطوير أداء شبكة المرافق العامة، والتجديد العمراني، والبنى التحتية، وتطوير البيئة السكنية في الأحياء القائمة.

(٤) الضواحي الجديدة

خصصت مساحات حضرية في شمال وشرق المدينة لمواجهة الزيادات السكانية التي تتجاوز التوقعات المحددة ضمن بيئة حضرية مختلفة عن النمط العام لسكان المدينة، من خلال توفير ضاحيتين جديدتين تتمتعان باستقلالية كاملة في المرافق والبنى التحتية، وخصوصية في التخطيط العمراني، ونمط الأحياء السكنية ، وستقام مناطق عازلة بين هذه الضواحي الجديدة، وبين النسيج العمراني المتصل للمدينة.

(٥) الأحياء الحديثة

يتصف النسيج العمراني في الرياض بالنمط الشبكي، والكثافة العمرانية المنخفضة، وستكون الأحياء الحديثة على نفس الطبيعة، غير أنها ستلبي رغبات السكان في إيجاد التنوع والاختيار في أنواع المساكن، كما ستمتاز بالنمو المركز والدمج الحضري، وكفاءة إدارة المرافق العامة، وفاعلية استخدام وسائل النقل العام، وتوفير بيئة مناسبة لازدهار الروابط الاجتماعية.

تمتاز المناطق الحضرية الحديثة باختلاف مستويات الكثافة السكانية، وذلك بحسب قربها وبعدها من أعصاب الأنشطة، فالمناطق المحاذية لأعصاب الأنشطة سيتراوح متوسط الكثافة السكنية فيها بين ٢٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ وحدة سكنية في الكيلو متر المربع، تليها مناطق متوسطة الكثافة السكنية حيث تتراوح بين ١٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ وحدة لكل كيلو متر مربع ، في حين لن تقل الكثافة السكنية في بقية أحياء المدينة عن ١٠٠٠وحدة لكل كيلو متر مربع .

(٦) أعصاب الأنشطة

مناطق استعمالات مختلطة تقع على محاور الطرق الرئيسة، حددت مواقع لأعصاب الأنشطة الجديدة، وذلك لربط المراكز الحضرية الجديدة بمنطقة وسط المدينة، ولدمج شبكة الخدمات التجارية ، والخدمات العامة للمدينة، وستتطور هذه الأعصاب وفقاً لآليات نمو الأسواق، وسيكون بالإمكان وضع العديد من الأنشطة المتشابهة في عصب محدد لإيجاد مناطق تجارية مميزة تخدم وظائف المدينة والحي، وسيؤخذ في الاعتبار ضرورة إقامة المكاتب والمعارض ومحلات البيع، وخدمات السيارات، والفنادق والمجمعات السكنية والتجارية، ومتطلبات النقل العام، وحركة المشاة.

يتضمن المخطط الهيكلي ثلاثة أنواع من أعصاب الأنشطة، فهناك العصب المركزي الواقع ما بين طريقي العليا وطريق الملك فهد. يمتاز هذا العصب بالمباني العالية التي تصل لثلاثين طابقاً، أما النوع الثاني من أعصاب الأنشطة فيكون على الشوارع الرئيسة التي تربط المراكز الحضرية الفرعية الجديدة بوسط المدينة، أو التي تربط المراكز الحضرية ببعضها البعض، أما النوع الثالث فسيكون أعصاب الأنشطة الثانوية وهي معنية بخدمات التسوق المحلي ، وعلى مستوى المناطق التي تقع فيها.

(٧) شبكات الطرق

صممت شبكة الطرق المستقبلية لتستوعب الرحلات بين المدينة ومناطق المملكة، وداخل المدينة من خلال شبكة طرق دائرية وسريعة حول المدينة. ستكون هذه الطرق مناسبة لحركة الشحن الثقيل، ولا يوجد عليها ازدحام مصاحب لاستعمالات الأراضي المحاذية لها.

توجد ضمن المنطقة الحضرية طرق شريانية محدودة ، لاستيعاب حركة الانتقال الداخلي، وقد خصص عدد من هذه الطرق لتكون أعصاباً للأنشطة التي تزيد على جانبيها كثافات التطوير، وبالتالي تعطي فرصة لدعم نظام النقل العام، حيث تتيح في البداية النقل العام بالحافلات مع الإبقاء على خيارات استخدام شبكة سكة الحديد الثابتة الخفيفة في المستقبل على طرق مختارة طبقاً لإستراتيجية النقل العام، وستوفر خدمات الحافلات المحلية تغطية شاملة للمدينة.

(٨) المناطق المفتوحة

عبارة عن شبكة متنزهات مترابطة، وبيئة طبيعية، وأماكن مفتوحة توفر المتعة والترفيه لجميع سكان المدينة، ستكون ذات تسلسل هرمي من حيث الأهمية، ومستوى التجهيزات، فمتنزه الثمامة، ومتنزه الرياض العام في مطار الرياض القديم سيكتسبان مكانة إقليمية، وفي أدنى هذا التسلسل تأتي المسطحات الخضراء والحدائق الصغيرة في الحارات السكنية، وحول المباني الكبيرة. من العوامل الرئيسة لتطوير شبكة من المناطق المفتوحة ضمن النسيج العمراني تخصيص جزء من

الأراضي لتلك الأغراض، وسيسهم عنصر معالجة المياه، وإعادة تدويرها لأغراض الري في إيجاد المصدر اللازم لري هذه المساحات الشاسعة من المسطحات الخضراء، ومن أبرز المناطق المفتوحة في المخطط: وادي حنيفة ، ومتنزه الثمامة، والمناطق المحجوزة الشريطية على إمتداد الأودية، ومتنزه الرياض العام في وسط المدينة في موقع المطار القديم، وكذلك المتنزه الذي سيقام في ميدان الفروسية بالملز، ومتنزه سلام على طريق الملك فهد، بالإضافة إلى الساحات ، والحدائق العامة كحدائق مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، وساحات قصر الحكم، والمحكمة الكبرى بالرياض.

(٩) المناطق الصناعية

عاملان رئيسان يشكلان نمط التطور الصناعي الموضح بالمخطط الهيكلي للمدينة، أولهما مستمد من الإستراتيجية العمرانية الوطنية، حيث يتم بموجبه توجيه الصناعة الثقيلة في المستقبل، خصوصاً في قطاع البتروكيماويات، بعيداً عن العاصمة إلى مراكز النمو الإقليمية بالمملكة، وسيكون تأثير هذه الإستراتيجية هو تحول القاعدة الاقتصادية للرياض بصورة متزايدة من القطاعات التقليدية التي تحتاج إلى استثمارات واسعة، ومساحات شاسعة، والتحول إلى قطاعات الصناعات الخفيفة المعتمدة على التقنية، أما العامل الثاني فيتمثل في معالجة الاختلال الحالي بين التوزيع المكاني للوظائف والسكن. وسيتميز التوزيع الصناعي في المدينة في المستقبل بالآتي:

- استمرار احتواء الصناعات التقليدية، والبتروكيميائية ضمن المناطق الحالية على نطاق واسع في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة، على امتداد طريق الخرج.
- تحديد مناطق صناعة خفيفة وخدمية في الشمال الغربي والشمال الشرقي، وفي مناطق النمو الغربية من المدينة، في مواقع مجاورة لطرق النقل الإقليمية، مع سهولة الحصول على القوى العاملة المحلية.
- توسعة مناطق الصناعات الحالية بمطار الملك خالد الدولي، وتطويرها إلى منطقة صناعات عالية التقنية ذات أهمية إقليمية.
- إنشاء مناطق أعمال وتجارة بمدخلي المدينة الشمالي الغربي، والشمالي الشرقي في المستقبل، على المدى المتوسط إلى طويل الأجل.

(١٠) الدرعية والقرى ضمن حدود حماية التنمية

تعد الدرعية المنطقة الأولى تاريخياً، كما أنها ما زالت تحتفظ بقدر كبير من مقوماتها التراثية التاريخية، والاجتماعية، الطبيعية، من جهة أخرى تعتبر الدرعية جزءاً من النسيج العمراني لمدينة الرياض، ما يعني ضرورة اعتبار معطيات المخطط الهيكلي في التخطيط المحلي لمدينة الدرعية، ويأتي برنامج تطوير الدرعية الذي تقوم الهيئة العليا على تطويره، والذي يتسم بطبيعة تخطيطية إستراتيجية للمنطقة، والإطار البيئي والتاريخي لها، بالإضافة إلى برنامج تنفيذي لتطوير الدرعية التاريخية في إطار التكامل في الوظائف بين الدرعية والرياض.

هناك ما يزيد على إحدى عشرة قرية وهجرة ضمن حدود حماية التنمية لمدينة الرياض كالعمارية، والعيينة وبنبان، ومعظم هذه المراكز الريفية ما زالت محتفظة بنسيجها العمراني الأصيل، وتركيبتها السكانية، وأنشطتها الاقتصادية التقليدية، غير أن التوسع العمراني من خلال مخططات تقسيمات الأراضي التي يغلب عليها الاستراحات والمزارع الترفيهية يتهدد هذه المراكز. ومن المقرر أن يتم إعداد مخططات هيكلية لتلك القرى ، تضع حدود تطويرها ، والطرق الكفيلة لحماية نسيجها العمراني ، وعناصرها التاريخية ، وأنشطتها الزراعية . كما خصصت مناطق شاسعة من الأراضي الواقعة ضمن حدود حماية التنمية للأنشطة والاستعمالات الريفية (غير الحضرية) حيث

ستخصص للاستخدامات الترفيهية والزراعية، والتكامل مع نظام المناطق المفتوحة في المدينة بشكل عام.

(١١) مناطق الاستعمالات الخاصة

مؤسسات تقوم على مساحات كبيرة من الأراضي بعضها مشاريع حكومية كبيرة مثل كلية الملك عبدالعزيز الحربية، ومطار الملك خالد الدولي، كما أن هناك عدداً من المؤسسات الخدمية ذات المساحات الكبرى، كالأندية الرياضية، والمدن الجامعية، والمجمعات التقنية، وتكتسب مثل هذه المؤسسات أهميتها في المخطط الهيكلي لكونها:

- تحتوي على مساحات شاسعة قد تتخللها بعض التكوينات الطبيعية الهامة كالأودية، أو بعض النباتات، والحياة الفطرية المهمة، كما أنها بضخامة حجمها وتنظيمها الخاص تشكل حدوداً أمام الامتداد العمراني للمدينة، ما يستدعي اتخاذ ترتيبات خاصة للمواءمة بينها، وبين نسيج المدينة ككل.
- تشكل مصادر اقتصادية هامة على مستوى عدد الوظائف التي توفرها، أو على مستوى الأحياء السكنية الخاصة، ما يمكن أن يطور بعضها ليساهم بشكل أكبر في تنمية القطاع الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي عموماً.
- غالباً ما تحتوي هذه المؤسسات مناطق مفتوحة شاسعة، وقد تكون عالية التجهيز في كثير من الأحياء، ما يجعلها ملائمة للإفادة منها لخدمة عموم سكان المدينة، وفق ترتيبات خاصة تتناسب مع طبيعة عمل هذه المؤسسات.

القاعة الخامسة : الإسلام والجزيرة العربية

تمثل هذه القاعة تاريخ الجزيرة العربية في الفترة الممتدة من وصول النبي صلى الله عليه وسلم مهاجراً إلى المدينة، إلى ما قبل قيام الدولة السعودية الأولى.

تعتبر القاعة الخامسة في المتحف الوطني الأكبر من حيث الموضوع، الذي يعنى بالحضارة الإسلامية عبر فترة ممتدة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى بدايات القرن الثاني عشر الهجري، ويتسم عرضها بالجانب التاريخي المتحفي الذي يركز على المعروضات التراثية، ويتخصص في معروضات الجزيرة العربية.

تشمل مواضيع القاعة عهد صدر الإسلام، وعهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية والعباسية، وفترة الدويلات المستقلة، ثم العهدين المملوكي والعثماني.

مخطط الطابق الأول
First Floor Layout

﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾
آل عمران / آية ١٩

مركز الملك عبدالعزيز

قاعات المتحف الوطني

يختص الموضوع الأول من هذه القاعة بالعهد المدني من سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يبدأ مع وصول الرسول صلى الله عليه وسلم مهاجراً إلى المدينة، وينتهي بفتح مكة، وخطبة الوداع ثم وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. وهو يتضمن مجسماً لمسجد الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة، ولوحات مكتوبة تبين انتشار الإسلام، ولوحات ومجسمات تشرح وتوضح غزوات بدر وأحد والخندق، وهناك لوحات أخرى تبين بعض الرسائل التي بعثها الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والأمراء يدعوهم فيها إلى الإسلام، بالإضافة إلى لوحة تبين فتح مكة.

ثم تتناول القاعة عصر الخلفاء الراشدين، وجهودهم في الفتوحات الإسلامية وبناء الدولة الإسلامية وحفظ القرآن الكريم وجمعه.

ثم تعرض الدولة الأموية والحياة اليومية في عهدها، وفيها معروضات لآنية ومسكوكات نقدية كانت متداولة في تلك الفترة، ويتضح طراز البناء في تلك الفترة من خلال مجسم لمسجد عمر في دومة الجندل، ونماذج لبناء السدود في الجزيرة العربية، وخصصت منطقة مستقلة من القاعة تعرض الحضارة الإسلامية وازدهار العلوم في العهد الأموي والعباسي بشكل عام، وتحوي معروضات عن الفنون والعلوم والأجهزة الطبية الدقيقة.

ويلي ذلك موضوع الدولة العباسية الذي يشمل معروضات معمارية، من المناطق الشرقية والوسطى في الجزيرة العربية، وقطعاً أثرية ومجسمات تبرز النواحي المعمارية في الربذة وقصور المدينة وميناء عثّر والمابيات، وكلها مدن مهمة ازدهرت في الجزيرة العربية في العهد العباسي فضلاً عن بعض الآثار التي ترجع إلى المدينة المنورة في ذلك العصر.

وضمن جناح مستقل يعرض فن الخط العربي وتاريخ تطوره ونماذج لأنواع الخطوط العربية من خلال عدد من الشواهد والنقوش الحجرية التي يرجع بعضها للقرن الثاني الهجري.

وهناك نماذج مختلفة تتحدث عبر تشكيلاتها المتنوعة عن التطور الكبير الذي بلغته الحضارة العباسية في فن العمارة، وصناعة الزجاج، والخزف، وتطور الخط العربي وغيرها.

كما تعرض بعض اللوحات الحالة التي كانت عليها الجزيرة

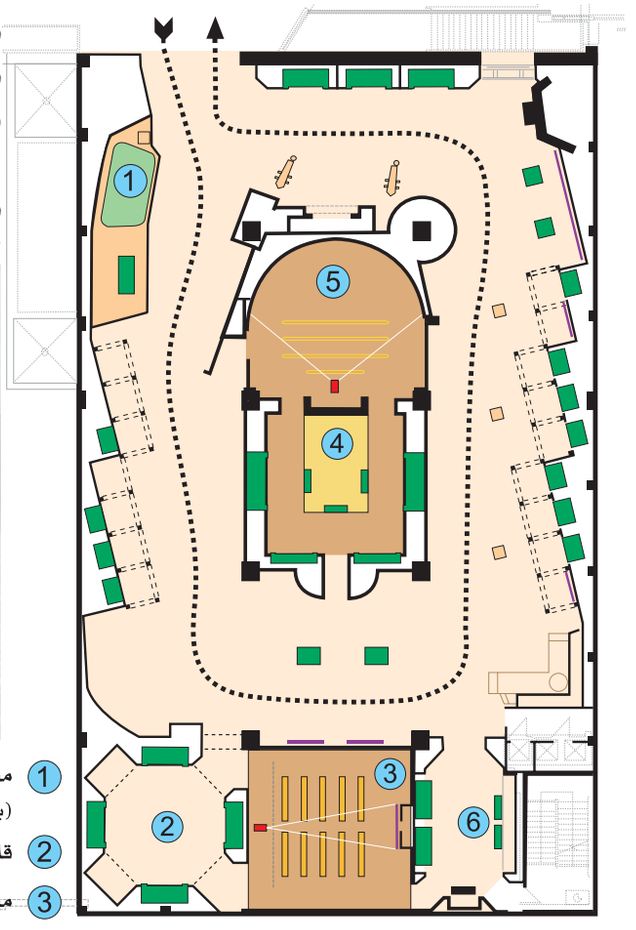

1 مسرح الغزوات (بدر، أحد، الخندق)
2 قاعة المخترعات الإسلامية
3 مسرح فيلم علماء المسلمين
4 معروضات مدينة الربذة
5 مسرح فيلم الربذة
6 معرض الخط الإسلامي

العربية إبّان حكم الدويلات المستقلة في مختلف مناطق جزيرة العرب.

ويختص القسم الأخير من هذه القاعة بفترة المماليك والعثمانيين حيث يشتمل على مجسمات لمبان أثرية مثل قلعة الأزنم وقلعة المويلح ، وبعض الأبواب والمعدات الحربية، ومصنوعات حديدية وفخارية، ومخطوطات.

ينطلق سيناريو العرض المتحفي في القاعة الخامسة من حدث مهم في التاريخ الإسلامي، شكل انطلاقة لقيام الحضارة الإسلامية، وفاتحة عهد جديد في تاريخ البشرية، يتمثل هذا الحدث في الهجرة النبوية المباركة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، فعندما أراد الصحابة رضوان الله عليهم أن يضعوا بداية للتقويم الإسلامي اتفقوا على أن يؤرخوا من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم، فقد كانت الهجرة فرقاناً بين الحق والباطل، وعلى إثرها تشكلت نواة المجتمع الإسلامي الأولى.

اعتبر هذا الحدث في تصميم المتحف الوطني، ووضع سيناريو العرض المتحفي، فقسم موضوع السيرة النبوية الذي يطرح - عادة - ككل دون تفريق بين جزئه المكي وجزئه المدني، بحيث تنتهي حقبة في تاريخ الجزيرة العربية والإنسانية (عموماً) بخروج النبي مهاجراً من مكة المكرمة، وتبدأ مرحلة جديدة في حياة البشرية، وتاريخ الجزيرة العربية بوصول النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، وتأسيس نواة المجتمع المسلم، وبناء أولى لبناته المؤسسية المتمثلة في المسجد النبوي الشريف.

تصميم المتحف الوطني يعكس هذه القضية بجلاء، فصمم جسر الهجر ليكون قنطرة تربط العالم بين زمنين، الزمن الأول المتمثل في القاعة الأولى (قاعة الإنسان والكون)، والقاعة الثانية (قاعدة الممالك العربية) والقاعة الثالثة (قاعة العصر الجاهلي)، والقاعة الرابعة (قاعة البعثة النبوية)، ثم عبر جسر الهجرة ينطلق الزائر إلى الزمن الثاني الذي تبدأ معه الحضارة الإسلامية، حيث تأتي القاعة الخامسة، لتتجاوز السياق التاريخي لحقبتها التاريخية - الطويلة نسبياً - إلى مضمون الحضارة الإسلامية المتمثل في تكوين المجتمع الإسلامي، وتطوير مؤسساته العامة، فأول موضوع في القاعة الخامسة يستعرض وثيقة المدينة التي أرست الخطوط العامة لتأسيس المجتمع الجديد، ولكون مضمونها يتجاوز الإطار التاريخي للقاعة الخامسة، فقد وضعت خارج القاعة (على مدخلها) للدلالة على استمرارية مضمونها.

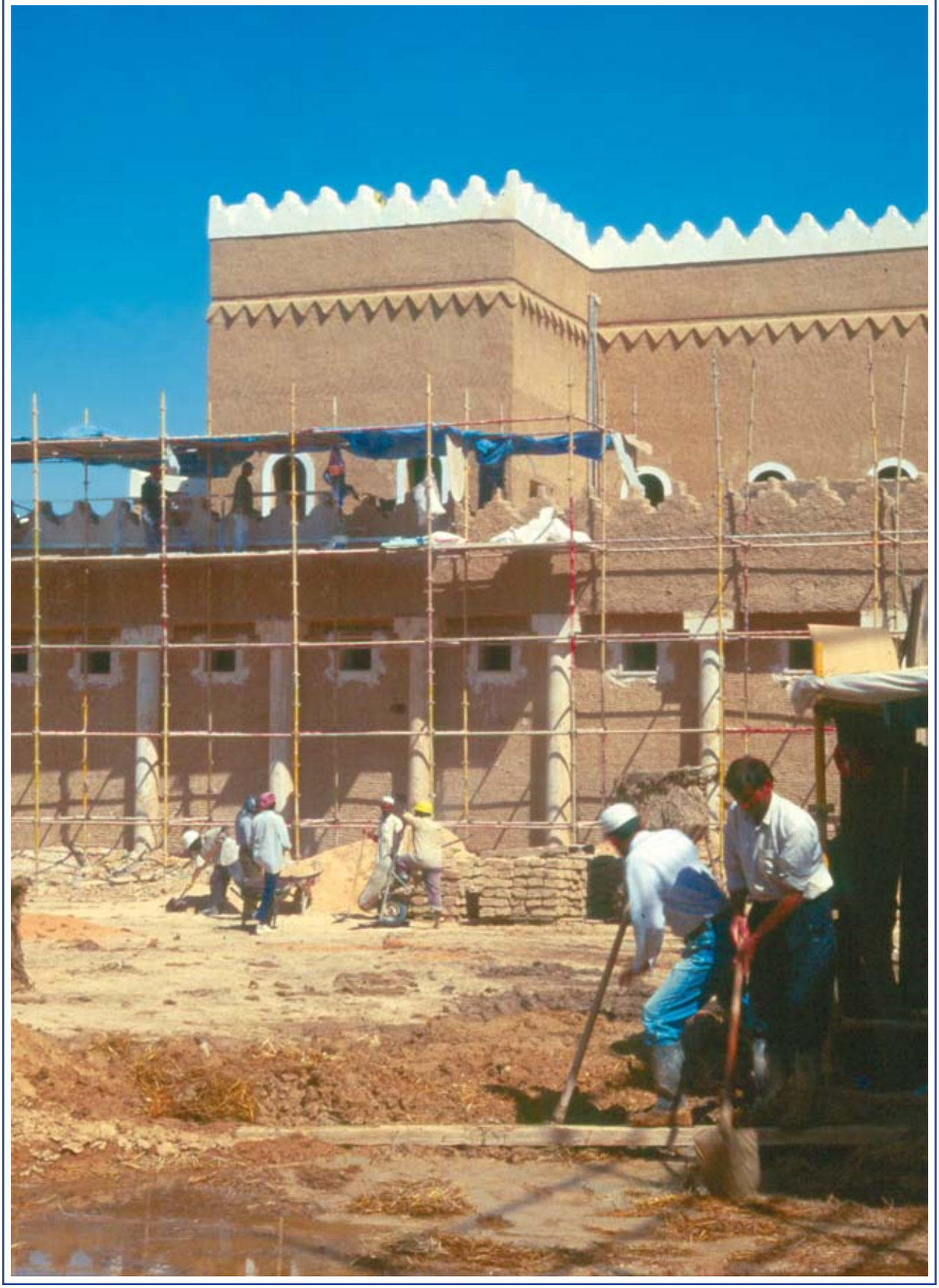

أعيد ترميم البيوت الطينية في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي بالمواد التي استخدمت في إنشائه قديماً ، وبالتقنيات ذاتها .